الأمم المتحدة

CEDAW

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/USR/5
3 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية الخامسة للدول الأطراف

الاتحاد الروسي*

* تصدر هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.

للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، انظر الوثيقة CEDAW/C.5/Add.12؛ وللاطلاع على نظر اللجنة في ذلك التقرير، انظر الوثيقتين CEDAW/C/SR.14 و CEDAW/C/SR.19. والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٤٥ (A/39/45). الفقرات ٩٠ - ١٢٢؛ وللاطلاع على التقرير الدوري الثاني المقدم من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، انظر الوثيقتين CEDAW/C/13/Add.4 و Add.4/Amend.1؛ وللاطلاع على نظر اللجنة في ذلك التقرير انظر الوثيقتين CEDAW/C/SR.145 و 147، والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/44/38)، الفقرات ٣٣٧-٣٧٤؛ وللاطلاع على التقريرين الدوريين الثالث والرابع المقدمين من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، انظر الوثيقتين CEDAW/C/USR/3 و CEDAW/C/USR/4، والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٨ (A/50/38)، الفقرات ٤٩٦ - ٥٥٢.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٤

أولا - معلومات عامة أساسية ٤

ألف - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية ٤

باء الحالة الديموغرافية ٦

جيم مسح إحصائي لمركز المرأة ٨

دال الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة ١٣

ثانيا - استعراض تنفيذ الاتفاقية (مادة مادة) ١٥

المادة ٢ ..... ١٥

المادة ٣ ..... ١٧

المادة ٤ ..... ١٨

المادة ٥ ..... ١٩

المادة ٦ ..... ٢٠

المادة ٧ ..... ٢١

المادة ٨ ..... ٢٥

المادة ٩ ..... ٢٦

المادة ١٠ ..... ٢٦

المادة ١١ ..... ٢٧

المادة ١٢ ..... ٣١

المادة ١٣ ..... ٣٥

المادة ١٤ ..... ٣٦

المادة ١٥ ..... ٣٨

المادة ١٦ ..... ٣٩

المحتويات

الصفحة

ثالثا - الخلاصة ٤١

ألف - التقدم المحرز في النهوض بالمرأة ٤١

باء - العقبات المزمنة ٤٣

المرفقات

الأول - التشريعات التي تمس المرأة، المستخدمة في إعداد التقرير ٤٥

الثاني - عدد الرجال والنساء ٥٥

الثالث - حالات الزواج والطلاق ٥٦

الرابع - العمر المتوقع ٥٧

الخامس - نسبة النساء في التعليم العالي والتعليم الثانوي الخاص ٥٨

السادس- المشاركون في النشاط الاقتصادي، حسب المهنة ونوع الجنس - العاملون بأجر وغير العاملون بأجر ٥٩

السابع - المشاركون في النشاط الاقتصادي، حسب المهنة ونوع الجنس - جميع أنواع المهن ٦٠

الثامن - نسب الموظفين المدنيين الاتحاديين في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ .. ٦١

التاسع - المسجلون المتعطلون، حسب نوع الجنس ٦٢

العاشر - المسجلون المتعطلون، حسب طول فترة البطالة ٦٣

الحادي عشر- النسب الكلية للنساء العاملات في أعمال لا تفي بالمعايير الصحية ومعايير السلامة ٦٤

الثاني عشر- الأجور في عدد من فروع الاقتصاد ٦٥

الثالث عشر- عدد الأماكن في مؤسسات ما قبل المدرسة لكل ٠٠٠ ١ طفل في الفئة العمرية ١ - ٦ ..... ٦٦

الرابع عشر- قائمة الوثائق المرفقة بالتقرير ٦٧

مقدمة

هذه الوثيقة هي التقرير الدوري الخامس المقدم من الاتحاد الروسي عن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨.

وقد أعد هذا التقرير وفقا للمبادئ التوجيهية لإعداد التقارير المقدمة من الدول الأطراف (CEDAW/C/7/Rev.3). وهو يستخدم المعلومات الواردة من الوزارات والوكالات الحكومية الأخرى في الاتحاد الروسي المسؤولة عن معالجة القضايا المتصلة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والواردة من الأجهزة التابعة للسلطة التنفيذية للكيانات المكوّنة للاتحاد الروسي (يشار إليها فيما بعد بـ "أعضاء الاتحاد")، وكذلك الواردة من المنظمات العامة المعنية بهذا القضايا. ويعطي الجزء الأول من التقرير تفاصيل الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في الاتحاد الروسي وتفاصيل العمليات الديموغرافية ذات الصلة، مع إيراد الإحصاءات المتعلقة بمركز المرأة ووصف هيكل الأجهزة الوطنية المنشأة لتنفيذ الاتفاقية. ويتضمن الجزء الثاني معلومات محددة عن كل مادة من مواد الاتفاقية: التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير التي اتخذت في الاتحاد الروسي بغرض تنفيذ الاتفاقية.

أولا - معلومات عامة أساسية

ألف - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

أدت التحولات الاجتماعية - الاقتصادية في روسيا خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ إلى حدوث تغييرات جذرية في جميع مناحي الحياة الاجتماعية - في الاقتصاد وفي السياسة وفي الهيكل الاجتماعي للمجتمع. وقد اتخذت روسيا خطوات أساسية في اتجاه التحول إلى اقتصاد السوق وبدأت في الاضطلاع بعملية إصلاح عميقة لكامل نظام العلاقات الاجتماعية.

وقد تم تفكيك النظام السابق للإدارة والتوزيع، وتحرير الاقتصاد والمالية والإنتاج والتجارة، والأخذ بالعديد من أساليب السوق في الإدارة، وتشجيع المواطنين على مباشرة الأعمال الحرة. وحدث تغيير جوهري في هيكل الملكية. وبدأت المؤسسات الخاصة والشركات المشتركة والشراكات التي تتعامل في الأوراق المالية في الاضطلاع بدور رائد في اقتصاد روسيا.

وتغيرت الحالة في السوق الاستهلاكية بصورة جذرية. واختفى مفهوم العجز من تجارة التجزئة. وخرجت إلى حيز الوجود مؤسسات جديدة غير تابعة للدولة في مجالات التعليم والصحة والثقافة. وأتيحت للناس الفرصة للاختيار الحقيقي بين أشكال التعليم والخدمات الطبية والأنشطة الترويحية.

غير أنه تبين أن الإصلاحات الاقتصادية معقدة ومتعارضة، ولم تخضع عواقبها الاجتماعية دائما للتمحيص. وأسفرت الأخطاء التي ارتكبت في السياسة الاقتصادية وإضعاف نظام الإدارة الحكومية عن

حدوث اختلالات في هيكل الإنتاج، مما أدى إلى نقص كفاءته والقدرة التنافسية لناتجه، وإلى حدوث زيادة كبيرة في الدين الداخلي والخارجي.

وقد عانى جانب الإيرادات في الميزانية من مشاكل كبيرة من جراء انخفاض حجم الناتج الصناعي، وعدم الكفاءة في تحصيل الضرائب وتزايد الإخفاق في دفع أجور مكافئة، وعدم كفاية الاستثمارات. وبالتالي وضع النقص الحاد في موارد الميزانية قيودا شديدة على قدرة الدولة على تنفيذ السياسات ذات التوجه الاجتماعي. وانخفض مستوى معيشة الشعب إنخفاضا ملحوظا. وأصبح التأخر في دفع الأجور والمستحقات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية مشكلة مزمنة.

ومن بين الأسباب الأخرى التي أدت إلى عجز الدولة عن تنفيذ البرامج الاجتماعية المقررة تنفيذا كاملا انخفاض الأسعار العالمية للطاقة وغيرها من السلع الأساسية، التي كانت حصائل صادراتها تلبي جانبا كبيرا من طلب المستهلكين من المواد الغذائية والسلع التامة الصنع، وذلك بالإضافة إلىالأزمة المالية العالمية.

وتفاقمت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في روسيا تفاقما ملحوظا في عام ١٩٩٨. فقد تسارع بالفعل في النصف الأول من العام النمو في عدم القدرة على السداد، وبدأت حصائل الصادرات في الهبوط، وازدادت أزمة الميزانية سوءا، وأصيبت جميع قطاعات السوق المالية بحالة من عدم الاستقرار. وتجلى الانخفاض في الإنتاج في نيسان/أبريل - أيار/مايو وأصبح خطيرا في النصف الثاني من السنة.

وقد أدت الأزمة المصرفية والمالية التي تفجرت في آب/أغسطس ١٩٩٨ إلي حدوث ارتفاعات سريعة في الأسعار، وتحول صعودي حاد في معدل التضخم، وانخفاض في القوة الشرائية للمستهلكين. وارتفع عدد من تقل دخولهم عن مستوى الكفاف إلى ٣١,٩ مليون شخص (٢١,٧ في المائة من مجموع السكان). وفي منتصف عام ١٩٩٨ كان واحد من بين كل خمسة من الروس يعيش دون خط الفقر.

وفي ظل هذه الظروف تفعل الحكومة الروسية الجديدة التي يترأسها إ. م. بريماكوف كل ما في وسعها للتخفيف من أثر الأزمة، ووقف الإنخفاض في مستويات المعيشة، ودفع تعويضات جزئية عن الخسائر، وبخاصة إلى أكثر فئات السكان فقرا.

وقد شهد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ اعتماد وثيقة اتحادية هامة جدا "بشأن التدابير المتخذة من جانب الحكومة والمصرف المركزي في الاتحاد الروسي لتحقيق استقرار الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في البلد". وتتضمن المهام ذات الأولوية تخفيض حدة التوترات الاجتماعية وتقديم دعم للدخول الشخصية.

وقد حصلت الحكومة الروسية الجديدة على تفويض لا يقتصر مداه على تنفيذ أكثر تدابير علاج الأزمة إلحاحا، بل يشمل أيضا اتخاذ المزيد من الخطوات لإجراء تصحيح جوهري في مسار الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية. وتشمل الآليات الأساسية المستخدمة في هذا الصدد تعزيز دور الدولة في تكوين السوق وتطويرها، والحيلولة دون وقوع قلاقل اجتماعية، وإعادة الاستقرار للمجتمع، وتحقيق نمو اقتصادي

مستدام، وكذلك - على المدى الأطول - العمل على إيجاد اقتصاد سوقي. ويتمثل الهدف الاستراتيجي الأساسي في مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمحافظة على المكاسب الحالية في مجال الديمقراطية.

باء - الحالة الديموغرافية

في بداية عام ١٩٩٨ كان مجموع عدد السكان في روسيا ١٤٦,٧ مليون نسمة، وكانت المرأة تشكل ٥٣ في المائة من هذا المجموع. وكان عدد الروس قد انخفض منذ عام ١٩٩٤ بمقدار ١,٣ مليون نسمة (٠,٨ في المائة).

وقد جاءت هذه التغييرات غير المواتية نتيجة للنقص الطبيعي وانخفاض معدل المواليد: ففي عام ١٩٩٦ تجاوز عدد الوفيات عدد المواليد بمعامل قدرة ١,٦ - وظلت الحالة دون تغيير في عام ١٩٩٧.

وقد انعكس أثر التغييرات الحاصلة في العمليات الديموغرافية لا في أرقام مجموع السكان فحسب، بل أيضا في تكوينهم من حيث العمر ونوع الجنس. والسمة الأساسية للتكوين العمري الحالي للسكان في روسيا هي الانخفاض في أعداد الأطفال والمراهقين. ونتيجة لتناقص معدل المواليد، ما برحت أعداد الأطفال دون سن الخامسة عشرة في انخفاض مستمر منذ عام ١٩٩٠. ففي الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ انخفض عدد الأطفال بما مقداره ٣,٢ ملايين طفل (٩,٢ في المائة) إلى ٣١,٣ مليون طفل (٢١ في المائة من مجموع السكان). وفي الفترة ذاتها زاد عدد المواطنين في سن المعاش التقاعدي بمقدار ٠,٩ مليون شخص (٣ في المائة). وفي بداية عام ١٩٩٨ كان هناك ٣٠,٦ مليون شخص في هذه الفئة العمرية (٢٠,٨ في المائة من مجموع السكان).

وفي عام ١٩٩٧ تجاوز عدد النساء عدد الرجال بـ ٩,١ ملايين شخص، حيث كان هناك ١ ١٣٢ امرأة لكل ١ ٠٠٠ رجل. وتعزى هذه النسبة إلى مساهمة الفئات العمرية المتوسطة والمسنة (عند سن ٦٥ سنة تجاوز عدد النساء عدد الرجال بمعامل قدره ٢,٢)، حيث يبلغ معدل الوفيات بين الذكور عدة أمثال المعدل بين الإناث.

وفي مدى أربع سنوات انخفض معدل المواليد في روسيا بنسبة ١٠,٤ في المائة (من ٩,٦ لكل ١ ٠٠٠ في عام ١٩٩٤ إلى ٨,٦ في عام ١٩٩٧). وما زال عدد المواليد في هبوط. وفي عام ١٩٩٧ بلغ مجموع المواليد في البلد بأسره ١ ٢٥٩ ٩٠٠ مولود، وهو رقم يقل بنسبة ١٠,٥ في المائة عنه في عام ١٩٩٤.

وفي عام ١٩٩٧ كان المؤشر التجميعي للمواليد (عدد المواليد لكل امرأة خلال فترة حياتها) أقل من ١,٢٣، مقابل مؤشر يتراوح بين ٢,١٤ و ٢,١٥ يلزم لمجرد المحافظة على عدد السكان. وقد سجلت مؤشرات تجميعية منخفضة في السنوات السابقة كذلك. وفي عام ١٩٩٤ كان المؤشر أقل من ١,٤.

ويشير تناقص معدل المواليد في ظل حدوث ارتفاع مطلق ونسبي في عدد النساء في سن الإنجاب إلى تزايد التوجهات الديموغرافية غير المواتية نتيجة للعوامل الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية، التي تجعل النساء غير راغبات في الإنجاب، وكذلك نتيجة لتدهور صحة المرأة أثناء فترة الحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة وبالتالي صحة الأطفال الحديثي الولادة والجيل الناشئ عموما في البلد.

وقد انخفض معدل الوفيات الكلي في السنوات الأخيرة: حيث بلغ ١٣,٨ لكل ٠٠٠ ١ شخص في عام ١٩٩٧، مقابل ١٥,٠ في عام ١٩٩٥ و١٥,٧ في عام ١٩٩٤.

وزاد متوسط العمر المتوقع خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ بـ ٢,٧ سنة ليصبح ٦٦,٧ سنة في عام ١٩٩٧: ٦٠,٩ للرجل و ٧٢,٨ للمرأة.

ومعدل الوفيات في سن مبكرة آخذ في الانخفاض ولكنه مازال عاليا. وقد توفي في عام ١٩٩٧ ما مجموعه ٠٠٠ ٥٣٥ شخص في سن العمل، ٠٠٠ ٩٨ منهم من النساء (١٨ في المائة). وكان نصيب المرأة في سن العمل من معدل وفيات الإناث عموما نحو ١٠ في المائة. (في عام ١٩٩٥ توفي ٠٠٠ ٦٧٢ شخص في سن العمل، منهم ٠٠٠ ١١٩ امرأة).

والأسباب الرئيسية للوفاة بين النساء في سن العمل (بل وبين الرجال) مازالت هي الحوادث والتسمم والإصابات، وهي مسؤولة عن نحو ثلث مجموع الوفيات بين الإناث.

وقد انخفض معدل وفيات الرُضَّع من ١٨,٦ لكل ٠٠٠ ١ في عام ١٩٩٤ إلى ١٧,٢ في عام ١٩٩٧. ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى انخفاض معدل الوفيات في الفترة التي تعقب الولادة مباشرة نتيجة لتوجيه الاهتمام إلى المشاكل التي تعقب الولادة. كما انخفضت وفيات الرُضَّع الناجمة عن الأمراض المعدية والطفيلية وأمراض الجهاز التنفسي والحوادث والإصابات.

وثبت معدل وفيات الأمهات: وفي عام ١٩٩٦ انخفض المعدل لأول مرة منذ العديد من السنوات إلي أقل من ٥٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء ليصبح ٤٨,٩. ولكنة ارتفع مرة أخرى في عام ١٩٩٧ إلى ٥٠,٢. وفي الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ توفيت ٧٣٥ ٢ امرأة من مضاعفات حدثت أثناء الحمل والوضع وفترة ما بعد الوضع.

وعدد حالات الزواج المسجلة سنويا آخذ في الانخفاض. فخلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ انخفض العدد بمقدار ٠٠٠ ٢١٤ (٢٠ في المائة). وتحسنت الحالة إلى حد ما في عام ١٩٩٧. فقد زاد عدد حالات الزواج التي سجلت في مكاتب التسجيل بمقدار ٨٠٠ ٦١ حالة عن الرقم لعام ١٩٩٦ (٧,١ في المائة)، وانخفض عدد حالات الطلاق في الوقت ذاته بمقدار ٢٠٠ ٧ حالة (١,٣ في المائة). وبالمثل انخفض عدد حالات فسخ الزواج لكل ٠٠٠ ١ حالة زواج إلى ٥٩٨ حالة (١٩٩٤ - ٦٣٠؛ ١٩٩٥ - ٦١٩؛ ١٩٩٦ - ٦٤٩).

وإحدى سمات تطور العلاقات الزواجية/الأسرية هي الزيادة المطردة في عدد الأطفال المولودين خارج إطار الزوجية. ففي عام ١٩٩٧، ولد ٠٠٠ ٣١٩ طفل خارج إطار الزوجية (٢٥ في المائة من مجموع الولادات، مقابل ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٦، و ٢١ في المائة في عام ١٩٩٥ و ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٤).

جيم - مسح إحصائي لمركز المرأة

تشكل المرأة ٤٧ في المائة من عدد الأشخاص العاملين في الاقتصاد. وتعمل نسبة ٦٦ في المائة من النساء في سن العمل. وكان متوسط سن العاملات ٣٨,٨ في عام ١٩٩٧؛ وكان الرقم للعاملين من الرجال ٣٩,٢ سنة.

وتتميَّز العاملات بارتفاع مستوى التعليم عن العاملين. ومن بين الأشخاص المستخدمين في الاقتصاد، ٢٢ في المائة من النساء و ١٨ في المائة من الرجال لديهم مؤهلات مهنية عالية، في حين تبلغ الأرقام بالنسبة للمؤهلات المهنية المتوسطة ٣٨ و ٢٨ في المائة على التوالي.

وخلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٧ انخفض النشاط الاقتصادي للسكان في سن العمل بنقطة مئوية واحدة في السنة، وسجلت النساء انخفاضا أكبر من الرجال. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، كانت نسبة ٧٤,٣ في المائة من النساء في سن العمل مشاركات في النشاط الاقتصادي، في حين كان الرقم لتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ هو ٧٢,٥ في المائة (٨٠ في المائة للرجال).

وقد شهدت السنوات الأخيرة انخفاضا في نسبة المرأة في قطاعات مثل التجارة، وخدمات تقديم الطعام، ومؤسسات الإقراض، والتمويل، والتأمين، وهي قطاعات كانت في السابق تستخدم عددا أكبر من النساء عن الرجال. وتستقطب هذه القطاعات أعدادا أكبر من الرجال لأنها تتميَّز بأكبر زيادة في الأجور؛ ونتيجة لذلك، تجري إزاحة النساء عنها.

ويشير تحليل أعداد النساء العاملات حسب المهنة إلى أنه خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ زادت نسبة العاملات بأجر من إجمالي عدد العاملات من ٨٩ إلى ٩٧ في المائة، في حين انخفضت نسبة غير العاملات بأجر (ربات العمل، عضوات التعاونيات، المشتغلات لحسابهن الخاص) من ١١ إلى ٣ في المائة (بالنسبة للرجال كانت الأرقام من ٨٣ إلى ٩٥ ومن ١٧ إلى ٥ في المائة على التوالي). وفي الوقت ذاته زادت نسبة النساء العاملات اللاتي لا يعملن بأجر من ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٧ (انخفضت نسبة الرجال من ٦٤ إلى ٦٢ في المائة خلال هذه الفترة). كما زاد عدد ممارسات الأعمال الحرة من ٢١ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٧ (بالنسبة للرجال كان الانخفاض من ٧٩ إلى ٧٠ في المائة).

ومنذ الاعتراف رسميا بالبطالة في روسيا في عام ١٩٩١ كانت سمتها الأساسية هي غَلَبة النساء في الأعداد الكلية للأشخاص المتعطلين عن العمل المسجلين رسميا لدى وكالة تابعة لدائرة العمل (٦٤,٢ في المائة في عام ١٩٩٤؛ ٦٢,٢ في المائة في عام ١٩٩٥).

وهذه النسبة العالية من النساء هي السمة المعهودة في جميع الفئات المختلفة من الروس المسجلين رسميا بأنهم متعطلين، بغض النظر عن أعمارهم، ومستوى التعليم، والمركز الأسري، إلخ. وفي نهاية عام ١٩٩٧ كانت الإناث يشكلن ٥٨ في المائة من المتعطلين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة؛ و ٧١ في المائة من الفئة العمرية ١٨ - ٢٤؛ و ٦٦ في المائة من الفئة العمرية ٢٥ - ٢٩؛ و ٥٢ في المائة من الأشخاص في سن ما قبل التقاعد؛ و ٦٣ في المائة من الأشخاص في الأعمار الأخرى. وشكلت المرأة ٦٧ في المائة من الأشخاص المتعطلين الحاصلين على شهادة تخرج من إحدى مؤسسات التعليم العالي، و ٧٧ في المائة ممن تخرجوا من مؤسسة للتعليم الثانوي المتخصص، و ٦٣ في المائة من الأشخاص الحاصلين على تعليم ثانوي عام، ٤٩ في المائة ممن لم يكملوا التعليم الثانوي.

وشكّلت المرأة ٧٤ في المائة من المتعطلين من الآباء والأمهات الذين لديهم أطفال قُصَّر أو أشخاص معوقون منذ الطفولة، و ٩٢ في المائة من أرباب الأسر الوحيدين المتعطلين، و ٧٦ في المائة من أرباب الأسر الكبيرة.

وفي السنوات الأخيرة حدثت زيادة في طول الفترة التي تقضيها المرأة دون عمل. وفي نهاية عام ١٩٩٤ كان متوسط طول فترة البطالة بين الإناث ٥,٧ أشهر، ولكن بحلول نهاية عام ١٩٩٧ زادت تلك الفترة لتصبح ٧,٥ أشهر. وكان متوسط طول الفترة بالنسبة للرجال ٥,٢ أشهر في نهاية عام ١٩٩٤ و ٦,٩ أشهر في نهاية عام ١٩٩٧.

وشبكة مؤسسات التعليم المهني الحالية في الاتحاد الروسي (مراكز التدريب، والمؤسسات المهنية التقنية، ومؤسسات التعليم الثانوي المتخصص والعالي، إلخ) تضم أكثر من ٥٠٠ ٣ مؤسسة لتدريب المتعطلين، تتسع لأكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص. ويوفر التدريب المهني للمواطنين المتعطلين في أكثر من ٤٠٠ عمل ومهنة. كما يوفر التدريب في مراكز التدريب التابعة لدائرة العمل وعددها ٦٣ مركزا.

وفي بداية عام ١٩٩٨ كان هناك نحو ٠٠٠ ١١٠ امرأة في جميع أنحاء روسيا (٦٠,١ في المائة من جميع المواطنين المتعطلين) تتلقين تدريبا مهنيا تحت رعاية دوائر العمل. ولدى إتمام تدريبهن التحق ٥٨,٨ في المائة من هؤلاء النساء بأعمال. وشكّلت عملية إعادة التدريب عنصرا أساسيا في التدريب المهني للمرأة (٥٦,٤ في المائة من جميع النساء اللاتي حصلن على تدريب مهني)، في حين وفر تدريب أولي لـ ٢١,٤ في المائة. وحصل عُشر النساء على عمل ثان (إضافي).

ومازالت الحالة غير مرضية فيما يتعلق بحماية المرأة في العمل. وفي بداية عام ١٩٩٨، كان ١٢ في المائة من النساء العاملات في المؤسسات الصناعية ومؤسسات البناء والنقل والاتصالات الكبيرة

والمتوسطة الحجم يعملن في أعمال لا تفي بالمعايير الصحية ومعايير السلامة: الصناعة - ١٤,٩ في المائة؛ والبناء - ٦ في المائة؛ والنقل - ٤,٩ في المائة؛ والاتصالات - ٢,٢ في المائة. وفي عام ١٩٩٧ كان هناك نحو ٠٠٠ ٧٤ امرأة (١ في المائة من جميع النساء العاملات في هذه الفروع، أو سُدس عدد جميع من يقومون بأعمال يدوية شاقة) تعملن في مهام تتجاوز قوتهن. وفي المؤسسات والمنظمات التابعة للمجمَّع الزراعي الصناعي، تعمل نحو ٠٠٠ ٦٠٠ امرأة في ظروف خطرة أو مجهدة.

وتصاب المرأة بإصابات أكثر في العمل الإنتاجي. وتوجد أسوأ الحالات فيما يتعلق بالإصابات الصناعية في مؤسسات ومنظمات المجمَّع الزراعي - الصناعي، حيث تصاب سنويا نحو ٠٠٠ ١٩ امرأة. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، ماتت ٣٩٩ ١ امرأة في أعمال إنتاجية: ٤١١ في عام ١٩٩٤؛ و ٤٢٨ في عام ١٩٩٥؛ و ٢٧١ في عام ١٩٩٦؛ و ٢٨٩ في عام ١٩٩٧.

والرعاية الطبية للمرأة توفر في العيادات العامة والمستشفيات ومراكز الاستشارة والتشخيص والتقييم التابعة لدائرة الصحة العامة (٦٠٠ ٧ وحدة للاستشارات الخاصة بالمرأة، و ٩٠٠ ٧ عيادة عامة للأطفال، و ٢٠٠ ٤٥ وحدة قِبالة)، وكذلك في المؤسسات المتخصصة في صحة المرأة (٢٧٥ مستشفى للأمومة، و ٦١ مركزا للرعاية قرب الولادة، وأكثر من ٢٠٠ مركز لتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وثمانية معاهد بحثية في طب التوليد وأمراض النساء).

وقد زاد عدد العاملين في جهاز الرعاية الصحية. فمثلا، في عام ١٩٩٧ كان هناك ٤٦,٢ طبيبا لكل ٠٠٠ ١٠ شخص، مقابل ٤٣,٣ في عام ١٩٩٤، في حين كانت الأرقام للعاملين من المستوى المتوسط هي ١١١,٥ و ١٠٩,٧ على التوالي. وتحسَّن عدد أطباء الأطفال العاملين في المؤسسات الصحية تحسنا طفيفا (من ٢٤ طبيبا لكل ٠٠٠ ١٠ طفل في عام ١٩٩٤ إلى ٢٥,٥ في عام ١٩٩٧)، كما ارتفع عدد أطباء التوليد من ٥ إلى ٥,٤ لكل ٠٠٠ ١٠ امرأة خلال نفس السنتين.

ويعاني أكثر من نصف عدد النساء في سن الإنجاب من علل نسائية. وقد ارتفعت معدلات الاعتلال لكل ٠٠٠ ١٠٠ امرأة خلال السنوات الخمس الماضية: داء البطانة الرحمية بنسبة ٤٦ في المائة؛ والشكوى من الالتهابات بنسبة ٣٠,٥ في المائة؛ والعقم الأنثوي بنسبة ٣,٢ في المائة. وانخفض عدد الولادات الطبيعية من ٣٧,٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣١,٦ في المائة في عام ١٩٩٧. وكانت نسبة الولادات المبتسرة ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٤، و ٤ في المائة في عام ١٩٩٦، و ٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٧.

وانخفض عدد حالات الإجهاض المفتعل ذاتيا في الاتحاد الروسي من ٧٠٠ ٤٣٦ ٣ حالة في عام ١٩٩٢ إلى ١٠٠ ٤٩٨ ٢ في عام ١٩٩٧. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن هذا الانخفاض حدث أساسا بين الفتيات اللاتي يبلغ عمرهن ١٤ سنة فأقل - بنسبة ٣٨ في المائة.

وانخفض أيضا عدد حالات الإجهاض لكل ٠٠٠ ١ امرأة في سن الإنجاب، من ٩٠,٣ حالة في عام ١٩٩٢ إلى ٦٤,٩ في عام ١٩٩٧، وكذلك للمعدل لكل ١٠٠ من المواليد، من ٢٠٣,٧ حالة في عام ١٩٩٢ إلى

٢٠١,٦ في عام ١٩٩٧. كما انخفض عدد حالات الإجهاض الجنائي بنسبة ٥٢,٩ في المائة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧: بين الفتيات في سن ١٤ سنة فأقل بمعامل قدره ٣ وفي الفئة العمرية ١٥ - ١٩ بمعامل قدره ٢,٩. وانخفض معدل وفيات الأمهات بعد الإجهاض: ٢٠٤ حالات في عام ١٩٩٣ (٢٨,٦ في المائة)؛ و ١٤٨ حالة في عام ١٩٩٦ (٢٣,٢ في المائة)؛ و ١٣٠ حالة في عام ١٩٩٧ (٢٠,٥ في المائة).

بيد أنه كما حدث في الماضي، أجريت عملية إجهاض من كل عشر عمليات في روسيا على فتاة أو امرأة دون سن ١٩ سنة. وتضاعف عدد الحالات التي حدثت فيها مشاكل مرضية نسائية بين المراهقات ثلاث مرات خلال السنوات الخمس الماضية. وأدى النضج الجنسي المبكر والبدء مبكرا في ممارسة الأنشطة الجنسية إلى ظاهرة "حمل المراهقات"، وهي الظاهرة التي لها أثر سلبي على صحة الأطفال الحديثي الولادة وكذلك على صحة أمهاتهم.

وفي عام ١٩٩٤، كانت إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة متاحة لـ ٢٣ في المائة من النساء (٢٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٥، و ٢٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٦، و ٢٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٧). ووفقا لأرقام وزارة الصحة، كانت نسبة ٦,٨ في المائة من النساء في سن الإنجاب تستخدمن وسائل منع الحمل الهرمونية في عام ١٩٩٧ (٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٥).

وفي عام ١٩٩٧ كان عدد المصابات بمرض السل يزيد بنسبة ٢٠,٥ في المائة عن عددهن في عام ١٩٩٤: حيث كان ٩٠٠ ٣٢٠ مقابل ٣٠٠ ٢٦٦. وفي عام ١٩٩٧ تم تشخيص الإصابة بـ "السل النشط" لأول مرة لنسبة ٢٤,٢ في المائة من النساء أكثر من نسبتهن في عام ١٩٩٤.

وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ كانت هناك ٦٦١ ١ حالة مسجلة لنساء مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، ٣٠ منهن مصابات بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ كانت هناك ٢٦٤ حالة مسجلة لنساء مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية). وقد توفيت ٨٣ امرأة بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منذ عام ١٩٨٧.

ويشتمل نظام التعليم في روسيا على ٥٠٠ ١٣٠ منشأة للتعليم لما قبل المدرسة، والابتدائي العام، والأساسي العام، والثانوي العام (الكامل)، والمهني الأولي، وأكثر من ٥٩٣ ٢ مدرسة ثانوية متخصصة، ونحو ٩٠٠ مؤسسة للتعليم العالي. وقد شهدت الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ تغييرات كبيرة في التعليم نتيجة للتحول الذي حدث في مقاصده وقيمه، وأشكال تقديمه، وأساليب إدارة نظام التعليم.

وفي عام ١٩٩٤ كان لدى الاتحاد الروسي ٨٠٠ ٧٢ مؤسسة تعليمية لما قبل المدرسة (أقل بنسبة ٧ في المائة عن العدد في عام ١٩٩٣) تلبي احتياجات ٦,١ ملايين طفل. وفي بداية عام ١٩٩٨ كان هناك ٣٠٠ ٦٠ مؤسسة تعليمية لما قبل المدرسة تلبي احتياجات ٤,٧ ملايين طفل. وعلى مدى الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ انخفض عدد الملتحقين بمؤسسات ما قبل المدرسة بـ ١,٤ مليون طفل (٢٣ في المائة).

وانخفضت تغطية مؤسسات ما قبل المدرسة للفئة العمرية ١ - ٦ سنوات من ٥٦ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٧.

ويرتبط التخفيض في عدد مؤسسات ما قبل المدرسة بالظروف الاقتصادية الصعبة، وخصخصة المؤسسات، والمشاكل المتعلقة بالميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٧ انخفاضا في الطلب على خدمات مؤسسات ما قبل المدرسة نتيجة لحدوث نقصان مطلق في عدد الأطفال في سن الالتحاق بمؤسسات ما قبل المدرسة وكذلك لنشوء أشكال أخرى لرعاية الأطفال مثل رياض الأطفال الخاصة ومجموعات السير على الأقدام، وعودة ظهور المعلمين الخصوصيين والمربيات. كما زاد عدد النساء اللاتي تتخذن ترتيبات مستقلة لأطفالهن. وبالتالي انخفضت أعداد الأطفال المنتظرين للقبول في إحدى مؤسسات ما قبل المدرسة من ٠٠٠ ٤٩٦ في عام ١٩٩٢ إلى ٠٠٠ ٢٤٠ في عام ١٩٩٧. ومع ذلك، فإنه بالرغم من التغييرات الاجتماعية الجارية، استطاع الاتحاد الروسي أن يحافظ على نظام التعليم لما قبل المدرسة التابع للدولة.

ويوجد بالاتحاد الروسي نظام تمييزي لدفع تكاليف الخدمات التي تقدمها مؤسسات ما قبل المدرسة التابعة للدولة: فالتكلفة التي تتحملها الأسرة لا تتجاوز ٢٠ في المائة من التكلفة الكلية لرعاية الطفل في مؤسسة ما قبل المدرسة؛ ولكن بالنسبة لفئات معينة من الأطفال، وبخاصة بالنسبة للأطفال من الأسر الكبيرة، يكون المبلغ الذي تدفعه الأسرة أقل من ذلك. أما بالنسبة للأطفال الذين يعانون من مشاكل تتعلق بنموهم، فإنهم يلتحقون برياض الأطفال بالمجان. بيد أن تكاليف رعاية الأطفال في مؤسسات ما قبل المدرسة ارتفعت ارتفاعا كبيرا. وليس باستطاعة الكثير من الأسر في روسيا، وبخاصة في المناطق التي تكون فيها الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية صعبة، تحمل تكلفة إرسال أطفالهم إلى مؤسسات ما قبل المدرسة.

ويتألف نظام التعليم الثانوي العام من ٠٠٠ ٧٠ مؤسسة يعمل بها ١,٧ مليون معلم، ٨٥ في المائة منهم من النساء. ويبلغ مجموع عدد المقيدين في التعليم الثانوي ٢٢,٢ مليون تلميذ، ١١,١ مليونا منهم فتيات.

ونظام التدريب المهني الأولي به أكثر من ٠٠٠ ٤ مدرسة. وفي عام ١٩٩٧ كان عدد الفتيات ٠٠٠ ٢٧٧ من العدد الكلي للطلاب في النظام وهو ٠٠٠ ٨٠٠.

ويوجد بالمدارس الثانوية المتخصصة التابعة للدولة والبلديات وعددها ٥٩٣ ٢ مدرسة مليونا طالب، منهم ١,٢ مليون طالبة (٥٨,٥ في المائة). ويقوم بالتدريس فيها أكثر من ٦٠٠ ١٧١ من المعلمين، ٧١ في المائة منهم نساء.

ونظام التدريب المهني العالي به ٨٨٠ مؤسسة حكومية وغير حكومية. وقد تم الترخيص لما مجموعه ٢٩٧ مؤسسة غير حكومية للتعليم العالي لتقديم برامج للتدريب المهني العالي. وفي عام ١٩٩٧، التحق

بمؤسسات التعليم العالي في روسيا ٩٠٠ ٧٥٠ طالب؛ وبلغ مجموع عدد المقيدين ٣,٢ ملايين طالب، ١,٨ مليون منهم فتيات (٥٥,٤ في المائة).

وإحدى سمات التطور الذي حدث مؤخرا في فرع الخدمات الشخصية من الاقتصاد، وهو الفرع الذي له تأثير مباشر أو غير مباشر على تهيئة ظروف ملائمة للحياة الأسرية (الظروف التي تمس المرأة بصفة خاصة)، هي النمو في الحجم المادي للطلب على هذه الخدمات. ففي عام ١٩٩٥ كانت الزيادة عن السنة السابقة بنسبة ٩ في المائة، وفي عام ١٩٩٦ - ٨ في المائة، وفي عام ١٩٩٧ - ١٠ في المائة. إلا أن شبكة مؤسسات الخدمات تقلص حجمها بمقدار الثلث على مدى السنوات الثلاث الماضية إلى العدد الحالي ومجموعه ١٠٠ ٥٧ حانوت ومشغل تقدم الخدمات الشخصية. وانخفضت أعداد مؤسسات التنظيف على الجاف والمغاسل بنسبة ٣٥,٨ و ٢٧,٨ في المائة على التوالي. وثلاثة وستون في المائة من جميع مؤسسات الخدمات تتبع القطاع غير الحكومي.

دال - الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة

شهدت الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ مواصلة العمل الذي يستهدف تدعيم الأجهزة الوطنية المعنية بكفالة تكافؤ الحقوق والفرص للمرأة والقضاء على التمييز ضدها على جميع المستويات وفي جميع فروع السلطة في الاتحاد الروسي.

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ما برحت لجنة معنية بالمرأة والأسرة والديموغرافيا تعمل في مكتب رئيس الاتحاد الروسي؛ وهي هيئة استشارية تتوزع السلطة فيها بالتساوي بين أعضائها مهمتها هي صياغة وتنسيق سياسات الدولة من أجل تحقيق تكافؤ الحقوق والفرص للرجل والمرأة، وتحسين مركز المرأة، ودعم الأسرة، وحل المشاكل الديموغرافية في الاتحاد الروسي.

وأنشئت لجنة معنية بالمرأة والأسرة والشباب في الاجتماع الرسمي الثاني لمجلس دوما الدولة (المجلس الأدنى للجمعية الاتحادية في الاتحاد الروسي).

ومنذ عام ١٩٩٦ توجد في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إدارة لشؤون المرأة والأسرة والطفل، تضطلع بالمسؤولية عن تنسيق سياسة وطنية موحدة بشأن الأسرة، وتحقيق التكافؤ الاجتماعي للمرأة، وكفالة بقاء الأطفال ونمائهم الصحي. وتعمل هذه الإدارة بالتعاون مع الوكالات المركزية التابعة للسلطة التنفيذية الاتحادية، والوكالات التنفيذية التابعة لجمهوريات الاتحاد الروسي والمقاطعات والمناطق والكيانات المتمتعة بالحكم الذاتي، ومدينتي موسكو وسانت بيترسبرغ، والرابطات والمنظمات العامة.

وتوجد في الوزارات والإدارات المسؤولة عن الشؤون الاجتماعية أقسام لمعالجة مشاكل المرأة.

وبغية تعزيز الأجهزة الوطنية المعنية بكفالة تحقيق تكافؤ الحقوق والفرص للمرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها، وأخذا في الاعتبار التوصيات الواردة في الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)، ما برحت لجنة معنية بالنهوض بالمرأة تعمل منذ أيار/مايو ١٩٩٦ تحت رعاية الحكومة؛ تتمثل مهمتها الأساسية في ضمان قيام الأجهزة الاتحادية التابعة للسلطة التنفيذية والأجهزة التنفيذية لأعضاء الاتحاد باتخاذ خطوات متفق عليها لوضع وتنفيذ استراتيجية للنهوض بالمرأة. ويرأس هذه اللجنة أحد نواب رئيس الوزراء في حكومة الاتحاد الروسي.

وتختار اللجنة أعضاءها من رؤساء الأجهزة الاتحادية التابعة للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وممثلي المنظمات غير الحكومية، والأكاديميين المتخصصين في مشاكل المركز الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة. وتتخذ اللجنة لدى اضطلاعها بمهامها القرارات اللازمة لتنسيق أنشطة جميع أفرع السلطة المتصلة بالنهوض بالمرأة، وتعد مقترحات بشأن المجالات ذات الأولوية لسياسة الدولة المتعلقة بالمرأة وتوصيات بشأن تنفيذ الوثائق الختامية لمؤتمر بيجين.

وبغية تعزيز الجهود التي يضطلع بها جميع المشاركين في عملية التنمية الاجتماعية وتوسيع نطاق إمكانات ونطاق الشراكة الاجتماعية، أنشأت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٧ مائدة مستديرة دائمة للرابطات والمؤسسات غير التجارية النسائية العامة. وتتمثل المهام الأساسية لهذه المائدة المستديرة في تنسيق الأعمال المتعلقة بتقوية التعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في إعمال حقوق المرأة وحمايتها في إطار حقوق الإنسان الديمقراطية، وإيجاد وسائل وأشكال لتحقيق شراكة اجتماعية بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لمعالجة المشاكل المتصلة بالمركز الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة وإنشاء قاعدة بيانات موحدة بشأن أنشطة المنظمات غير الحكومية، ومجالات اهتمامها ذات الأولوية، والإمكانات القائمة لحل المشاكل الاجتماعية.

وثمة عنصر هام في الأجهزة الوطنية هو عقد مؤتمرات عموم روسيا لوضع استراتيجية وتكتيكات للأعمال المتعلقة بالنهوض بالمرأة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وأيار/مايو ١٩٩٨ عقدت الحكومة مؤتمرات بشأن "المرأة والتنمية: الحقوق والحقائق واحتمالات المستقبل". وأصبح من المعتاد أن تعقد، بالاشتراك مع الوكالات التابعة للأجهزة الوطنية، مؤتمرات نسائية لعموم روسيا للنظر في فرادى المشاكل المتعلقة بمركز المرأة:ففي عام ١٩٩٤ عقد مؤتمر بشأن "العمل والعمالة والبطالة"؛ وفي عام ١٩٩٦ بشأن "المرأة من أجل الضمان الاجتماعي والتنمية المستدامة".

ثانيا - استعراض تنفيذ الاتفاقية (مادة مادة)

المادة ٢

أورد التقرير الدوري الرابع وصفا تفصيليا للتجسيد القانوني لمبدأ تساوي حقوق الرجل والمرأة في دستور الاتحاد الروسي وغيره من التشريعات ذات الصلة. وتستند جميع التشريعات الجديدة التي اعتمدت منذ عام ١٩٩٤ إلى مبدأي ضمان تساوي حقوق الرجل والمرأة وإيجاد فرص متكافئة لممارسة هذه الحقوق.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ اعتمد الاتحاد الروسي قانونا "بشأن إجراءات تقديم الشكاوى إلى المحاكم فيما يتعلق بالإجراءات والقرارات التي تنتهك حقوق المواطنين وحرياتهم"، يحق بموجبه لأي مواطن أن يتقدم بشكوى إلى المحاكم إذا رأى أن حقوقه أو حرياته قد انتهكت بواسطة إجراء (قرار) غير قانوني اتخذته وكالة تابعة للدولة، أو جهاز من أجهزة حكومة محلية مستقلة، أو منشأة أو مؤسسة والرابطات التابعة لها، أو رابطة عامة أو مسؤول عام، أو موظف مدني (المادة ١).

وتصدر المحكمة قرارا استنادا إلى ما تخلص إليه من نتائج لدى نظرها في الشكوى. فإذا تبيَّن أن الشكوى لها ما يبررها، تعلن المحكمة عدم قانونية الإجراء (القرار) المعني وتأمر بالوفاء بمطالب المواطن وإلغاء الإجراء المتخذ ضده، أو برد حقوقه وحرياته المنتهكة بوسائل أخرى.

وتحدد المحكمة مسؤولية الوكالة التابعة للدولة، أو جهاز الحكم الذاتي المحلي، أو المنشأة أو المؤسسة والرابطات التابعة لها، أو الرابطة العامة أو المسؤول العام، أو الموظف المدني، عن الإجراء (القرار) الذي أدى إلى انتهاك حقوق المواطن وحرياته.

وقد اعتمد في عام ١٩٩٦ قانون جنائي جديد للاتحاد الروسي؛ ترسي المادة ٤ منه مبدأ تساوي المواطنين أمام القانون بصرف النظر عن نوع الجنس أو العرق أو القومية.

وبغية حماية الأمهات والأطفال، يحظر القانون الجنائي الجديد فرض العمل الإجباري (المادة ٤٩) أو تقييد الحرية (المادة ٥٣) في حالة المرأة التي يبلغ سنها ٥٥ سنة أو أكثر، والمرأة الحامل، والمرأة التي لديها أطفال دون سن الثامنة. كما لا يجوز معاقبة المرأة الحامل أو المرأة التي لديها أطفال دون سن الثامنة باحتجازها (المادة ٥٤) أو بجعلها تعاني من شكل جديد من أشكال العقوبة في الاتحاد الروسي - هو السجن مدى الحياة (المادة ٥٧). وكما كان عليه الحال في السابق، لا يجوز فرض عقوبة الإعدام على المرأة (المادة ٥٩).

وقد تم توسيع نطاق الظروف المخففة المتعلقة بشخص الطرف المذنب المذكورة في التشريع الجنائي القائم لتشمل "وجود أطفال صغار" (المادة ٦١ (د)). ويعد إدراج حكم في الجزء ٣ من المادة ٦٠ من القانون الجنائي مؤداه أنه يجب على المحكمة عند تقرير شكل الحكم وشدته أن تأخذ في الاعتبار، في

جملة أمور، تأثير الحكم على "حالة الأسرة" للطرف المذنب أكثر أهمية للمرأة عن الرجل. وبموجب المادة ٦١ (ج) من القانون، فإن قائمة الظروف المخففة تشمل أيضا الحمل.

والقواعد الجديدة المتعلقة بتأجيل الأحكام المفروضة على الحوامل والنساء اللاتي لديهن أطفال (المادة ٨٢) ذات طابع إنساني بدرجة أكبر من القواعد السابقة. وبموجب القانون الجنائي الجديد تم توسيع نطاق فئات النساء اللاتي يجوز تأجيل الأحكام المفروضة عليهن. وكما كان عليه الحال في السابق، يجوز تطبيق التأجيل في حالة جميع المحكوم عليهن من الحوامل والنساء اللاتي لديهن أطفال صغار، إلا عندما يكون الحكم الصادر هو الحرمان من الحرية لمدة خمس سنوات أو أكثر لارتكاب جرائم خطيرة أو شديدة الخطورة ضد النفس. إلا أنه على عكس القانون السابق الذي لم يكن ذلك التأجيل متاحا بموجبه إلا إذا كان عمر الطفل ثلاث سنوات أو أقل، فإن القانون الجنائي الجديد ينص على إمكانية التأجيل للمرأة التي لديها أطفال لغاية سن الثامنة.

ويعامل القانون الجنائي الجديد الحمل ليس فقط باعتباره ظرفا مخففا بل أيضا بوصفه ظرفا مشددا عندما تكون المرأة ليست هي مقترف الجرم ولكنها ضحيته. ويرد الحمل بصدد فئات الجرائم التالية: اغتصاب امرأة يعرف مقترف الجرم أنها حامل (البند ٢ (هـ) من المادة ١٢٦)؛ الحرمان من الحرية بصورة غير قانونية المفروض على امرأة يعرف مقترف الجرم أنها حامل (البند ٢ (و) من المادة ١٢٧)؛ وأخذ المرأة الحامل رهينة (البند ٢ (و) من المادة ٢٠٦).

ولا يتضمن التشريع الجنائي الجديد المادة ١٣٤ من القانون الجنائي القديم للجمهورية الروسية بشأن "عرقلة ممارسة المرأة لحقوق متساوية" (الذي يرد وصفه بالتفصيل في التقرير السابق)؛ وبدلا من ذلك توجد مادة جديدة ١٤١ تستند إلى نهج نوع الجنس: "عرقلة ممارسة حقوق التصويت أو عمل اللجان الانتخابية"، وهي تنطبق بالتساوي على حقوق المرأة والرجل.

ومازالت التشريعات في الاتحاد الروسي لا تحدد بقدر كاف من التفصيل الإجراءات القانونية لحماية المرأة من التمييز. ويعد إنشاء أجهزة فعّالة لحماية حقوق المرأة قضائيا وإداريا إحدى المهام الملحة لسلطات الدولة.

ومما يؤدي إلى تفاقم هذه الحالة إلى حد كبير الزيادة المفرطة في عبء العمل على المحاكم الإقليمية والمحاكم التابعة للبلديات، وعدم وجود عدد كاف من القضاة للنظر في الكم الكبير من القضايا، ونقص التمويل للنظام القضائي.

ولم تحل بعد مسألة إنشاء شبكة من المحاكم الخاصة لكي تتولى على وجه الحصر معالجة قضايا حماية الحقوق الاجتماعية وحقوق العمل للمواطنين (للنظر في القضايا المتصلة مثلا بالمعاشات التقاعدية والعمالة والوصاية والقوامة).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أقر مجلس دوما الدولة "هيكل التشريع المتعلق بكفالة تساوي الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة"، الذي يحدد استراتيجية تطوير التشريع الروسي المتعلق بمنع التمييز القائم على أساس نوع الجنس.

ويعالج هذا الهيكل حقوق الرجل والمرأة في أن يكون لهما دور متكافئ في عملية صنع القرار على جميع مستويات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي أجهزة الحكم المحلي، كما يعالج المسائل المتعلقة بالحقوق الاجتماعية وحقوق العمل، ومنع العنف، والأمان الشخصي، وحماية الصحة الإنجابية والأمومة والطفولة، وأجهزة الدولة المعنية بكفالة تساوي الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة.

المادة ٣

نظرا للحاجة إلى حل المشاكل المتصلة بحالة المرأة وتحقيق النهوض بالمرأة، واسترشادا بمقررات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، قامت حكومة الاتحاد الروسي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية، بوضع واعتماد مخطط بشأن النهوض بالمرأة.

ويستند هذا المخطط إلى أن حقوق المرأة هي جزء غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان العامة. ويجب أن تكون مشاركة المرأة بصورة كاملة على قدم المساواة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعد الاتحادية والإقليمية والدولية هي الهدف الأساسي من سياسة الدولة من أجل النهوض بالمرأة في الاتحاد الروسي.

وتأسيسا على المخطط تركز الحكومة اهتمامها على المشاكل التالية البالغة الأهمية المتعلقة بالمركز الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة، وهي المشاكل التي تمثل مصدر قلق شديد في سياق الإصلاحات الجذرية الجارية في روسيا: عدم المشاركة في النشاط السياسي، والتمييز في العمالة، وتردي الحالة الصحية، وزيادة العنف ضد المرأة.

ويستهدف المخطط توفير وسائل حقيقية لتحسين المركز الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة وإنشاء مجتمع يقوم على تكافؤ الفرص.

وقد قامت أجهزة السلطة التنفيذية في عدد من أعضاء الاتحاد الروسي بوضع واعتماد مخططات وبرامج مشابهة.

وبغية تعزيز تأثير المرأة على عملية صنع القرار على جميع الصعد، اعتمد في حزيران/يونيه ١٩٩٦ مرسوم صادر عن رئيس الاتحاد الروسي "بشأن تعزيز دور المرأة في منظومة الأجهزة الاتحادية التابعة لسلطة الدولة وأجهزة سلطة الدولة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي"؛ وهو يشير، في جملة أمور، إلى أن تمثيل المرأة في منصبي الرئيس الأعلى والمدير في منظومة أجهزة السلطة لا يتناسب مع دورها في

المجتمع، وذلك بالرغم من أن مشاركة المرأة في اتخاذ المقررات الهامة للدولة من شأنه أن يحسّن نوعية تلك المقررات ويزيد من فعالية تنفيذها.

المادة ٤

١ - وفقا لمقررات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، قامت الحكومة في آب/أغسطس ١٩٩٦ بوضع خطة عمل وطنية للنهوض بالمرأة وتحسين دورها في المجتمع حتى عام ٢٠٠٠.

وتتضمن خطة العمل الوطنية تدابير تستهدف ما يلي:

- توسيع نطاق مشاركة المرأة في عملية صنع القرار على جميع الصُّعد، ووضع قواعد أخلاقية جديدة لتشجيع زيادة مشاركة المرأة في الحركة العامة والحزبية، وإجراء تحوُّل في السياسات المتعلقة بالموظفين في الوكالات التابعة للدولة باتجاه تحقيق وجود المرأة بصورة أكثر تناسبا في الأجهزة التمثيلية للسلطة على جميع الصُّعد وفي وكالات السلطة التنفيذية والحكومة؛

- تحقيق تكافؤ حقيقي في الحقوق والفرص للرجل والمرأة في سوق العمل، وتهيئة الظروف لتحسين القدرة التنافسية للقوى العاملة النسائية، وتهيئة المرأة للعلاقات الاقتصادية الجديدة؛

- تحسين صحة المرأة وتهيئة الأوضاع لتحقيق ما يلي: ممارسة المرأة لحقوقها الإنجابية، والأمومة المأمونة، وتطوير نظام حماية الصحة الإنجابية للمرأة، وتوفير الخدمات الصحية الأولية على أساس الاحتياجات الصحية المحددة للمرأة في مختلف الأعمار، وتوسيع نطاق المساعدة المتخصصة المتاحة للنساء والفتيات؛

- منع ممارسة العنف ضد المرأة وحمايتها من الجريمة.

ويواصل أعضاء الاتحاد العمل بشأن صياغة وتنفيذ خطط وبرامج عمل لتحسين مركز المرأة في مجال العمالة وتعزيز دورها في المجتمع.

٢ - وقد أعطى التقرير الدوري الرابع بيانا تفصيليا عن التدابير المتخذة لحماية الأمومة، بما في ذلك التدابير المقررة في قانون العمل بالاتحاد الروسي بوصفها مزايا محددة.

وفي عام ١٩٩٧ بدأت الحكومة في تطبيق تدابير إضافية لحماية الأمومة. وعلى وجه الخصوص تمت زيادة الإجازة المدفوعة الأجر للأم بعد الولادة إلى ٨٦ يوما في حالة حدوث مضاعفات عند الولادة (١١٠ أيام في حالة الولادات المتعددة).

وقد اعتمدت منذ ١٩٩٤ تدابير محددة إضافية لحماية الأمومة للنساء اللاتي تقضين أحكاما في مؤسسات إصلاحية. ويرد بالمادة ١١٠ من قانون الإجراءات الجنائية بالاتحاد الروسي نص محدد لتلبية الاحتياجات المادية للحوامل، والأمهات المرضعات، والنساء اللاتي لهن أولاد يقضون أحكاما بالسجن. وتنص هذه المادة بصفة خاصة على أنه يمكن لهؤلاء النساء أن يضعن أطفالهن دون سن الثالثة في وحدة الحضانة التابعة للمؤسسة الإصلاحية وأن يقضين وقت فراغهن معهم دون قيود. وقد يؤذن لهن أيضا بأن يأخذن أطفالهن للعيش معهن.

وقد تحصل السجينات الحوامل والمرضعات على حصص غذائية تكميلية بالكمية والنوعية التي يقررها تقييم طبي (القانون الجنائي للاتحاد الروسي، المادة ٩٠).

ويوسِّع البند ٤ من المادة ١٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية بدرجة كبيرة نطاق فئة الحوامل وأمهات الأطفال دون سن الثامنة اللاتي يجوز إعفاؤهن من قضاء أحكامهن وفقا للنظام الصارم في السجن. وكانت هذه الميزة لا تُمنح في السابق إلا للسجينات اللاتي لهن رُضَّع صغار، أي الرُضَّع الذين لا يتجاوزون سن ١٢ شهرا (المادة ٧٠ من قانون العمل التأديبي للجمهورية الروسية).

وتنص المادة ١٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه بإمكان الحوامل وأمهات صغار الأطفال أن يرجئن قضاء مدد عقوبتهن إلى أن يصل الطفل سن الثامنة. ويمثل هذا الحكم توسعا كبيرا في حقوق السجينات.

المادة ٥

لا يتضمن القانون الجنائي الجديد للاتحاد الروسي أي مواد تنص على المعاقبة على العادات والتحيُّزات المستندة إلى الاعتقاد بدونية أو أفضلية أحد الجنسين. وتقوم وسائل الإعلام في هذا الصدد بدور أكبر في تشكيل الآراء والمفاهيم المتعلقة بدور المرأة ومكانتها في المجتمع.

وقد تضاعف تقريبا عدد الصحف والمجلات النسائية خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٧ نشر في روسيا ٥٤ مجلة مختلفة (٣١ في عام ١٩٩٤)، إجمالي توزيعها ٩٤,٥ مليون نسخة (٣٢ مليونا في عام ١٩٩٤)، وكان هناك ٢٤ صحيفة نسائية تصدر على مستوى الجمهورية ومستوى المقاطعات باللغة الروسية فقط. وتضاعف عدد الصحف المنشورة للمرأة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧، ولكن إجمالي توزيعها ظل ثابتا تقريبا عند نحو ٢٤,٤ مليون نسخة.

ويظهر موضوع النهوض بالمرأة بدرجة أو بأخرى في جميع المنشورات تقريبا ذات الاتجاه الاجتماعي - السياسي أو الثقافي - التعليمي. وتعالج المقالات مسائل كفالة تكافؤ الحقوق والفرص للرجل والمرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحماية الأطفال والأمهات وصحة المرأة. وتوجد في بعض الصحف والمجلات أقسام لهذه الموضوعات.

بيد أنه وفقا لتقديرات الخبراء فإن المنشورات التي تعالج تحديد دور المرأة ومكانها في المجتمع وتغيير الأفكار المقولبة عن المرأة لا تشكل أكثر من ٢ في المائة من جميع المواد المنشورة. وعادة ما تكون المقالات المنشورة للمرأة وعنها بالصحافة الروسية إما تقارير بشأن حالات إجرامية متصلة بالعنف ضد المرأة أو مقالات خاصة تقتصر على نصائح تتعلق بتدبير شؤون المنزل.

وخلال فترة الإبلاغ، نشر علاوة على المجلات والصحف التي تقدم مادة للقراءة الخفيفة عدد من المنشورات الجادة التي تعالج القضايا الجارية المتصلة بتطور الحركة النسائية، وعمل أجهزة السلطتين التشريعية والتنفيذية المتعلق بتنفيذ استراتيجية تحسين مركز المرأة، إلخ. وتشمل هذه المنشورات الصحفية الوطنية "زنشيني روسي" (المرأة الروسية) التي تنشر منذ ١٩٩٥، ومجلة موسكو "ياروسلافنا"، التي أنشئت في عام ١٩٩٦، ومجلة "برافا زنشين في روسي" (حقوق المرأة في روسيا)، المنشورة منذ عام ١٩٩٨، وصحيفة كازان "زنشينا" (المرأة)، و "أورنبرغسكايا سودارينيا" (أورنبرغ مس)، ومجلة "موسكفيشا" (المرأة الموسكوفية) وهي مجلة أسبوعية وطنية أسستها حكومة مدينة موسكو، وعدد من المنشورات الأخرى.

والمحطة الإذاعية النسائية المستقلة "نادزادا" (الأمل) مازال يجري تشغيلها؛ وهي متخصصة في إذاعة الأخبار المتعلقة بالمشاكل التي تصادفها المرأة وتوجيه الانتباه العام إليها.

المادة ٦

تنظر المادة ١٣٣ من القانون الجنائي الجديد (الإكراه على ارتكاب أفعال جنسية) نظرة مختلفة بعض الشيء إلى جرائم من قبيل إجبار المرأة على ممارسة علاقات جنسية. وهي توسع نطاق مضمون مفهوم "الاعتماد" بحيث لا يقتصر على الجوانب المادية والمهنية فحسب بل يشمل أيضا الجوانب الرسمية والاجتماعية وغيرها.

وتتعلق المادة ١٣٦ من القانون الجنائي الجديد بالمسؤولية الجنائية لانتهاك حقوق أي شخص بصدد نوع جنسه سواء كان ذكرا أو أنثى، وهي توسع كثيرا من نطاق مقاصد ودوافع التعدي على الحقوق الواردة في المادة ١٣٤ من القانون القديم، التي كانت تتعلق بعرقلة ممارسة المرأة لحقوق متكافئة. وفي حين ينص القانون القديم على أن المسؤولية عن ارتكاب جريمة تنشأ عندما يشكل الفعل انتهاكا ماديا لتكافؤ حقوق المرأة ويكون مرتبطا باستخدام العنف أو التهديد باستخدامه، فإن المادة ١٣٦ من القانون الجديد تتناول الدافع، الذي يمكن أن يعبَّر عنه إما بإتيان فعل أو الامتناع عن إتيانه.

ويتمثل أحد مصادر القلق في تزايد نقل المرأة الروسية بصورة غير مشروعة إلى بلدان أجنبية بغرض الاستغلال الجنسي. وقد بحثت هذه المسألة في عام ١٩٩٧ في اجتماعات لجنة الأمن بمجلس دوما الدولة، وعقدت حلقات دراسية واجتماعات استشارية مع خبراء روس وأجانب، وممثلي الأجهزة التشريعية والتنفيذية ذات الصلة، وأفراد من عامة الجمهور.

وفيما يتعلق بالوسائل التشريعية لمكافحة نقل المرأة إلى الخارج بصورة غير مشروعة، يحدد القانون الجنائي المسؤولية الجنائية في حالة الفئات الخطيرة من هذه الجرائم، وعلى وجه التحديد في المادة ١٢٦ بشأن الاختطاف، والمادة ١٢٧ بشأن الحرمان من الحرية بصورة غير قانونية، والمادة ١٣١ بشأن الاغتصاب، والمادة ١٣٢ بشأن أعمال العنف ذات الطبيعة الجنسية، والمادة ١٣٣ بشأن الإكراه على ارتكاب أفعال جنسية، والمادة ٢٤٠ بشأن التحريض على البغاء، والمادة ٢٤١ بشأن تنظيم الأماكن أو الاحتفاظ بها بغرض البغاء، والمادة ٣٢٢ بشأن عبور حدود دولة الاتحاد الروسي بصورة غير قانونية.

وعدم وجود إحصاءات رسمية يجعل من العسير تقييم حجم الاتجار بالنساء. ووفقا للمعلومات المستمدة من دائرة الحدود الاتحادية لعام ١٩٩٦ وسبعة أشهر من عام ١٩٩٧، لم يسمح لنحو ٥٠٠ ٤ امرأة من عبور حدود الدولة: كان ٣٠٠ ٤ منهن يحملن أوراقا مخالفة للأصول، وكان ٢٠٠ مسافرات بأوراق مزورة، أو بأوراق تخص أشخاصا آخرين، أو بدون أوراق على الإطلاق. وكان معظم هؤلاء النساء يحاولن السفر إلى تركيا أو إيطاليا أو ألمانيا أو بلغاريا أو الصين أو فنلندا أو لاتفيا أو استونيا. بيد أنه لا يمكن أن يخلص من هذه المعلومات إلى أن جميع النساء اللاتي منعن من عبور الحدود كان المقصود أن يبعن بوصفهن "سلعا حية". ومعظم النساء اللاتي تعرضن للاستغلال الجنسي بالخارج غادرن الاتحاد الروسي لأغراض قانونية (الزواج من أجنبي، عقد عمل، السياحة).

ووفقا للمعلومات الواردة من المكاتب القنصلية لروسيا فإن معظم الطلبات المقدمة من مواطنات روسيات للحصول على حماية القنصلية ومساعدتها في العودة إلى روسيا قدمت في السفارة الموجودة في اليونان (أكثر من ١٠٠ طلب في عام ١٩٩٧) والقنصلية العامة في هامبورغ (٤١ طلبا في عام ١٩٩٧).

ووفقا لتقارير الموظفين القنصليين، من المعتاد أن ترفض الروسيات رفضا باتا، بدعوى وجود تهديدات من عناصر إجرامية، أن يذكرن كتابة كيف أصبحن متورطات في البغاء، وكيف حصلن على وثائق خروجهن، إلخ. ولهذا السبب ذاته، فإنهن لا يرغبن لدى عودتهن إلى روسيا أن يدافعن عن حقوقهن في المحكمة. ووفقا لأرقام مكتب المدعي العام، كان هناك خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ ما مجموعه أربع قضايا تتصل بالاتجار في النساء. وأدين سبعة أشخاص وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات.

المادة ٧

لا يميِّز دستور الاتحاد الروسي بين حقوق التصويت للمواطنين بسبب نوع الجنس، أو الجنسية، أو العرق (انظر التقرير الدوري الرابع).

وكانت المرأة تشكل ١٠ في المائة من عدد النواب في الاجتماع الرسمي الثاني لمجلس دوما الدولة التابع للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي. وتم انتخاب ٦٠ امرأة للاجتماع الأول و ٤٦ للاجتماع الثاني. وتوجد امرأة واحدة عضو في مجلس الاتحاد التابع للجمعية الاتحادية.

وقد أقر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ القانون الاتحادي "بشأن إعمال الحقوق الدستورية لمواطني الاتحاد الروسي في أن يَنتَخِبوا وأن يُنتَخبوا أعضاء في أجهزة الحكم الذاتي المحلي".

ويضع هذا القانون القواعد التي تكفل ممارسة الحقوق الدستورية لمواطني الاتحاد الروسي في أن يَنتَخبوا وأن يُنتخبوا أعضاء في أجهزة الحكم الذاتي المحلي لأعضاء الاتحاد التي لم تسن هي ذاتها قواعد من ذلك القبيل وفقا لدستور الاتحاد الروسي والقانون الاتحادي بشأن "المبادئ العامة لتنظيم الحكم الذاتي المحلي في الاتحاد الروسي".

وبموجب القانون، ينتخب مواطنو الاتحاد الروسي المقيمون إقامة دائمة في الدائرة المعنية النواب في الهيئات النيابية للحكم الذاتي المحلي والمسؤولين الذين يشغلون مناصب انتخابية في الحكم الذاتي المحلي، وذلك في اقتراع سري عام متكافئ ومباشر.

وحق انتخاب هؤلاء النواب والمسؤولين المنتخبين مخوَّل لكل مواطن من مواطني الاتحاد الروسي مقيم إقامة دائمة في الدائرة الانتخابية المعنية ولا يقل عمره يوم الانتخاب عن ١٨ سنة.

وقد وردت التدابير المتعلقة بكفالة تمثيل المرأة تمثيلا صحيحا في صياغة وتنفيذ سياسة الدولة في قرار رئيس الاتحاد الروسي "بشأن تعزيز دور المرأة في منظومة الأجهزة الاتحادية لسلطة الدولة وأجهزة السلطة في الكيانات المكونة للاتحاد الروسي".

وتستهدف التدابير الواردة في ذلك القرار توسيع نطاق مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة في المجتمع وبخاصة في إدارة شؤون الدولة وفي صنع القرار.

ويعد اتخاذ ذلك القرار برهانا على إدراك الرئيس والحكومة لوجود حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتحسين مركز المرأة الروسية وتعزيز دورها في المجتمع.

وفي بداية عام ١٩٩٧ كان هناك ٠٠٠ ١٥ امرأة (٥٦,٢ في المائة من الخدمة المدنية بأسرها) تعملن في الوكالات التشريعية والتنفيذية والقضائية للدولة. إلا أن تحليل توزيع الوظائف يشير إلى معظم هؤلاء النساء كُنَّ يستخدمن في وظائف لا يشاركن فيها في اتخاذ القرارات.

وفي حكومتي ف. س. تشيرنوميردن و س. ف. كيرينكو عينت نساء على رأس وزارات العمل والصحة والثقافة (ثلاثة من بين ١٠ أعضاء في مجلس الوزراء في عام ١٩٩٧). وفي الحكومة الروسية الجديدة التي يترأسها أ. م. بريماكوف تحتل امرأة منصب نائب رئيس الوزراء المسؤول عن المسائل الاجتماعية، ولكن ليست هناك امرأة واحدة بين الوزراء الاتحاديين.

بيد أن هناك اتجاها نحو زيادة عدد ونسبة النساء اللاتي يشغلن منصب نائب وزير. ويوجد حاليا في جميع الوزارات والإدارات تقريبا امرأة واحدة على الأقل في منصب نائب الرئيس وبلغت نسبة التمثيل الكلي للمرأة في منصب نائب رئيس الوكالات التنفيذية الاتحادية ٢٥ في المائة.

وبغية تنفيذ القرار الرئاسي السالف الذكر وللتعجيل بالعمل المتعلق بتكوين موظفي الخدمة المدنية في أجهزة السلطة في الدولة، وضع إجراء لتجميع مصرف بيانات عن الموظفات في الخدمة المدنية الاتحادية ليشكل جزءا من مصرف بيانات الخدمة المدنية. ومازال هذا العمل جاريا. ومن الممكن أن يتيح الإجراء الجديد إمكانية تطبيق عناصر "التمييز الإيجابي" بصفة مؤقتة. وعلى وجه الخصوص، يقترح تطبيق نسبة إجبارية على الموظفين المدرجين في قائمة الترقيات، كوسيلة لضمان أن يشكل كل جنس نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة ولا تزيد عن ٧٠ في المائة من الموظفين في جميع درجات الخدمة المدنية الاتحادية.

ويمكن للمرأة أن تشارك في أنشطة المنظمات غير الحكومية وأن تنشئ رابطات واتحادات خاصة بها. وقد نوقش التشريع المتعلق بهذه المسائل بالتفصيل في التقرير السابق.

وقد كثفت المنظمات غير الحكومية والمنظمات العامة النسائية أنشطتها خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ وهي تشكل الآن عنصرا من عناصر القطاع غير التجاري في الاقتصاد. ويوجد في روسيا حاليا أكثر من ٦٥٠ منظمة غير حكومية مسجلة على الصعيد الاتحادي والصعيد الأقاليمي تجمّع النساء لمعالجة أصعب المشاكل التي تواجه المجتمع، ويوجد في أعضاء الاتحاد أكثر من ٠٠٠ ١٥ منظمة نسائية محلية وتابعة للبلديات.

وأحد العناصر في توحيد جهود جميع المشاركين في عملية التنمية الاجتماعية هو ظهور ظاهرة جديدة - شراكة اجتماعية بين الوكالات التابعة للدولة والمنظمات غير الحكومية، بما يتيح لها إمكانية التضافر لمعالجة أعقد المشاكل الاجتماعية.

وتؤسس الدولة عملها مع المنظمات النسائية العامة على اتفاقات بشأن الأنشطة المشتركة ومذكرات تفاهم، وهي تشارك في الأنشطة والتدابير التي تقوم بها المنظمات، فضلا عن عقد اجتماعات "موائد مستديرة" بشأن مختلف القضايا المتصلة بتحسين مركز المرأة وعمل المنظمات.

ويشمل التآزر والتعاون بين الوكالات التابعة للدولة والمنظمات النسائية غير الحكومية المجالات التالية:

١ - المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات التي تنتهجها الدولة من أجل تحسين مركز المرأة والطفل والأسرة:

- التعاون في تنفيذ البرنامج الرئاسي "أطفال روسيا" وخطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة وتحسين دورها في المجتمع حتى عام ٢٠٠٠؛

- إدخال برامج المنظمات غير الحكومية في منافسات بغرض إدراجها في تنفيذ برامج اتحادية؛

- نشر المعلومات عن المخطط المتعلق بالنهوض بالمرأة وحشد جهود الجمهور من أجل تنفيذه؛

- تحديد الأولويات الجديدة (كلما ظهرت) في تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين حالة المرأة والطفل والأسرة؛

- تنسيق الجهود المبذولة لتنفيذ برامج النهوض بالمرأة في المقاطعات؛

- تنظيم حملات على الصعيد الوطني لمعالجة المشاكل ذات الأهمية الحيوية التي تتعرض لها الأسرة والمرأة والطفل؛

- جمع المعلومات عن أعمال التمييز والعنف ضد المرأة وإنشاء أجهزة للقضاء عليها؛

- تشكيل رأي عام داعم لتحقيق المساواة بين الجنسين والشراكة.

٢ - التعاون في التعامل مع المشاكل الاجتماعية للمرأة عن طريق صياغة وتنفيذ برامج تستهدف تحقيق ما يلي:

- إشراك المرأة في الهياكل التنفيذية والتشريعية (الإعداد للانتخابات، تدريب القيادات النسائية، إنشاء نظم للترقي الوظيفي للمرأة)؛

- تحسين القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل؛

- توفير التدريب وإعادة التدريب المهني والفرص للمرأة لتحسين مؤهلاتها في المهن التي لها مستقبل وظيفي، وتوسيع نطاق الهياكل التنظيمية والبرامج التدريبية الجديدة؛

- تشجيع الجمع بين واجبات العمل والواجبات الأسرية، وذلك بالدرجة الأولى عن طريق تهيئة الظروف المواتية لإقامة أعمال تجارية صغيرة ومتوسطة، وأعمال تجارية أسرية، وأعمال حرة باعتبارها مجالات بديلة يمكن للمرأة فيها أن تستعمل قدرتها على العمل، وتشجيع

المؤسسات على تطبيق جداول زمنية ملائمة لعمل المرأة التي لديها أطفال (عمل غير متفرغ، ساعات غير ثابتة، العمل بالمنزل)؛

- تحسين معرفة المرأة بحقوقها والارتقاء بثقافتها القانونية.

٣ - العمل على تطوير نظام الخدمات الاجتماعية للمرأة والطفل والأسرة عن طريق ما يلي:

- التعاون في تطوير الوكالات الاجتماعية (مؤسسات الخدمات الاجتماعية) لتوفير نطاق عريض من الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك مراكز معالجة الأزمات المتعلقة بالمرأة، المراكز المتعددة الأغراض، خطوط المساعدة الهاتفية السرية، أماكن الإيواء الاجتماعي، إلخ؛

- إنشاء خدمات اجتماعية متخصصة (مراكز معالجة الأزمات المتعلقة بالمرأة، خطوط المساعدة الهاتفية السرية، أماكن الإيواء الاجتماعي، إلخ).

وبالإضافة إلى ذلك، تشارك المنظمات غير الحكومية بصورة نشطة في الأنشطة التشريعية وهي ممثلة في الأفرقة الاستشارية العامة والمؤلفة من خبراء، المنشأة في إطار لجان مجلس دوما الدولة.

وتتمثل أهداف الأنشطة المشتركة المضطلع بها في إطار الاتفاقات المعقودة بين وكالات الدولة والمنظمات غير الحكومية في إشراك الجمهور في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تحسين مركز المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، واتخاذ تدابير مشتركة لمعالجة المشاكل الاجتماعية للشباب والمرأة والأسرة، ودعم الأعمال التجارية التي تنشئها المرأة، واستحداث نهج جديدة وترسيخها في الممارسة الاجتماعية للعمل وسط هذه الفئات السكانية، وتحسين فرصها في العمل وتشجيع المهن والحرف التقليدية، وإعادة الروابط الاقتصادية بين المناطق، وحماية منتجي السلع الروس.

المادة ٨

كما ذكر في التقرير الدوري الرابع، لاتتضمن تشريعات الاتحاد الروسي أية بنود تميز ضد حق المرأة في أن تمثل الحكومة أو الدولة على الصعيد الدولي.

والتشريعات والقواعد التي تنظم التعيين للعمل الدبلوماسي أو الأعمال الأخرى في الهيئة الرئيسية لوزارة الخارجية والمقار بالخارج، فضلا عن الترقي والتناوب داخل ذلك السلك، تستند إلى مبدأ تكافؤ الطلب على الموظفين بغض النظر عن نوع الجنس.

المادة ٩

تمنح تشريعات الاتحاد الروسي المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل فيما يتعلق بالحصول على الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. والزواج من أجنبي أو تغيير جنسية الزوج وقت الزواج لا يستلزم تلقائيا تغيير جنسية الزوجة، ولا يحولها إلى شخص عديم الجنسية، ولا يمكن أن يشكل سببا لإجبارها على أخذ جنسية زوجها.

ويمنح القانون أيضا المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل فيما يتعلق بجنسية الأولاد. وقد نوقشت أحكام هذه المادة بالتفصيل في التقرير الدوري الرابع.

المادة ١٠

تكافؤ الفرص وإمكانية الوصول إلى التعليم مكفولان قانونا للرجل والمرأة بموجب دستور الاتحاد الروسي وقانون التعليم الاتحادي، كما وُصِف بالتفصيل في التقرير الدوري الرابع.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تطور نظام التعليم العام في اتجاه توفير دعم وتشجيع لعدد من أنواع وأشكال المؤسسات التعليمية. وقد تزايدت أعداد أشكال التعليم برسوم والمدارس الخاصة.

والتدابير المؤقتة التي تحد من إمكانية ممارسة المرأة لعدد من المهن مازالت سارية. والسبب في ذلك هو أن تدريب العمال في مؤسسات التدريب المهني يستند إلى قائمة المهن التي تفي بمعايير الدولة المتعلقة بالتدريب المهني. وإمكانية الوصول إلى بعض المهن مقيدة بالقاعدة التي لا تتيح إمكانية التدريب المهني للنساء والقُصَّر إلا في المهن والأعمال التي يسمح لهم بممارستها وفقا للإجراءات المنصوص عليها في "الأحكام النموذجية" المتعلقة بالتدريب المهني والاقتصادي المتصل للعاملين في الاقتصاد الوطني، التي اعتمدتها في حزيران/يونيه ١٩٨٨ لجنة العمل الحكومية للاتحاد السوفياتي، واللجنة الحكومية المعنية بالتعليم الوطني للاتحاد السوفياتي، والمجلس المركزي للنقابات العمالية لعموم الاتحاد.

وتقدم المؤسسات التي توفر التدريب المهني الأولي مزايا للنساء اللاتي لديهن أطفال صغار: جداول زمنية فردية للحضور في الفصول الدراسية والأعمال المختبرية والاختبارات والامتحانات.

ويتلقى كلا الجنسين التعليم سويا في المؤسسات التعليمية بالاتحاد الروسي: فهما يأخذان نفس المناهج ويستخدمان نفس الكتب الدراسية واللوازم والمعدات؛ وهما يتعلمان نفس الموضوعات عن طريق أساليب دراسية وتعليمية ومعينات تقنية متطابقة.

ويتيح القانون لكلا الجنسين فرصا متماثلة تماما للحصول على المنح الدراسية وغيرها من المنح التعليمية.

وتؤدي الصعوبات المالية التي تواجه معظم الأسر الروسية إلى اضطرار أعداد متزايدة من الأطفال إلى ترك التعليم الثانوي العام. ويعكف أعضاء الاتحاد على إيجاد سبل لتخفيف الآثار السلبية لهذه العملية وتهيئة الظروف التي تتيح للشباب، وبخاصة الفتيات، إمكانية البقاء في المدارس. ويجري استحداث برامج لإنشاء فصول دراسية خاصة للأشخاص الذين لم يحصلوا على التعليم الابتدائي وذلك في مدارس مسائية تعمل في نوبات وفي عدد من المدارس المهنية.

المادة ١١

الحق في العمل مكفول بموجب دستور الاتحاد الروسي. وقد نوقش التشريع الذي يحظر التمييز ضد المرأة في التوظيف للعمل في التقرير الدوري الرابع.

وتكفل الدولة لمواطني الاتحاد الروسي حرية اختيار نوع العمل الذي يرغبونه، بما في ذلك العمل في إطار نظم عمل مختلفة، وحماية العمل، والحماية القانونية من الفصل التعسفي أو رفض التوظيف، وذلك وفقا لتشريع العمل (المادة ١٢ من القانون "بشأن العمل في الاتحاد الروسي").

ويجري إعداد إجراءات لمنح أرباب العمل حوافز اقتصادية، بما في ذلك تخفيض الضرائب على الأرباح، لتشجيعهم على تشغيل المواطنين المتعطلين عن العمل، ولاسيما من هم في حاجة إلى حماية اجتماعية.

وفي الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ أوجدت دوائر العمل التابعة للدولة وظائف لنحو ٠٠٠ ٢٧٥ امرأة ممن لديهن أولاد قُصَّر وهُن العائلات الوحيدات للأسرة، وأرسل أكثر من ٠٠٠ ٣٠ امرأة مثلهن إلى دورات تدريبية.

وفي عام ١٩٩٧ وضعت الحكومة برنامجا اتحاديا شاملا لتشجيع التوظيف في الاتحاد الروسي خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠؛ وهو يتضمن تدابير محددة لتشجيع عمل المرأة:

- تحسين فرص العمل للوالد الوحيد أو للوالدة الوحيدة أو للوالدين في الأسر الكبيرة التي تعول أطفالا قُصَّر، وللأسر التي يكون فيها الوالدان متعطلين عن العمل مسجلين؛

- المساعدة في تنظيم العطلات الصيفية وفي التدابير التي تستهدف تحسين صحة الأطفال؛

- وضع وتنفيذ خطط عمل إقليمية لتحسين مركز المرأة من حيث العمل وتعزيز دورها في المجتمع؛

- دعم قيام أعضاء الاتحاد بإنشاء شبكة من المؤسسات المتخصصة لتوفير الخدمات الاجتماعية للمرأة التي تعيش في ظل ظروف شخصية صعبة (مراكز معالجة الأزمات).

وتتضمن البرامج الاتحادية والإقليمية المتعلقة بتحسين فرص العمل تدابير خاصة للمرأة، بما في ذلك:

- عقد أسواق لفرص العمل؛

- بدء تشغيل برامج لإعادة التكيُّف الاجتماعي للمتعطلين عن العمل - "نادي الباحثين عن عمل"، "بداية جديدة"، "خبرة العمل للشباب"، إلخ؛

- إعادة تدريب المتعطلات عن العمل اللاتي لديهن أطفال صغار، ورفع مؤهلاتهن؛

- تحديد حصص نسبية في فرص العمل لهذه الفئة من المتعطلات؛

- تشجيع ممارسة الأعمال الحرة.

وتعقد دوائر العمل أسواقا لفرص العمل وأسواقا للتدريب بغية توفير مساعدة إضافية للمواطنين في العثور على عمل، وتوسيع قاعدة مصرف بيانات الشواغر، وتحسين التعاون مع أرباب العمل. وتعقد سنويا ٦٠٠ من هذه الأسواق في روسيا؛ وهي تجتذب أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ زائر، ثلثاهم من النساء. ويرسل رُبع عدد الزائرين لإجراء مقابلات شخصية للالتحاق بعمل.

والغرض الرئيسي من نادي الباحثين عن عمل هو تعليم الناس كيفية البحث عن عمل. ويعمل حاليا أكثر من ٧٦٠ من هذه الأندية في ٧٠ منطقة في الاتحاد. ويصل هذا البرنامج سنويا إلى نحو ٠٠٠ ٥٠ من الأشخاص المتعطلين، ٦٠ في المائة منهم من النساء. ولدى إكمال البرنامج يعثر ثُلث الباحثين عن عمل، في روسيا بأسرها، على عمل.

ويستهدف برنامج البداية الجديدة إعادة إيقاظ الحافز للعمل في المتعطلين عن العمل لفترة طويلة. وما برح البرنامج يعمل منذ عام ١٩٩٥. وخلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وحدها، اشترك في البرنامج أكثر من ٠٠٠ ٥٠ شخص في ٥٠ منطقة في روسيا (في عام ١٩٩٥ كان الرقم نحو ٠٠٠ ٨). وبعد إكمال الدورة يعثر ٣٣ في المائة من المشتركين على عمل، ويلتحق ١٠ في المائة ببرامج أخرى لخدمات التوظيف تستهدف زيادة فرصهم في العثور على عمل.

وبغية إيجاد عمل لخريجي مدارس التعليم العام، ومدارس التدريب المهني، والمدارس التقنية، ومؤسسات التعليم العالي، وللشباب المتعطل عن العمل لمدة طويلة، تجري الاستفادة من ترتيبات "خبرة العمل"، التي تستند إلى اتفاقات تعقد مع المؤسسات لتوظيف الشباب بصفة مؤقتة لتمكينهم من اكتساب مهارات مهنية وعملية في أماكن العمل مباشرة. ومعظم المستفيدين من هذا النوع من الترتيبات فتيات.

والتدريب المهني هو أحد العناصر الأساسية في السياسة الإيجابية لإيجاد عمل للمرأة وتحسين قدرتها التنافسية في سوق العمل؛ وهو يشكل حاليا عنصرا من عناصر السياسة الشاملة للدولة التي تستهدف النهوض بالمرأة.

ويجري حاليا توسيع نطاق التدريب المهني للفئات الضعيفة من المتعطلين عن العمل؛ وهذه الفئات تشمل المعوقات والأمهات الوحيدات والأمهات اللاتي لديهن عدد كبير من الأطفال، والأمهات اللاتي لديهن أطفال قُصَّر أو معوقون. وعادة ما يركز التدريب المهني لهذه الفئات على إمكانات العمل في البيت.

وفي آذار/مارس ١٩٩٥ اتخذت الحكومة قرارا "بشأن وضع نظام لتدريب للمتعطلين عن العمل على مبادئ ممارسة الأعمال الحرة" بغية تهيئة الظروف المواتية لتنمية منظور ممارسة الأعمال الحرة بين المتعطلين عن العمل وتدريب العمال على اقتصاد السوق، وفقا للبرنامج الاتحادي لدعم الدولة للأعمال التجارية الصغيرة في الاتحاد الروسي.

والضمان القانوني لحق المرأة والرجل في العمل في ظل ظروف آمنة يرد في أحكام التشريع الأساسي المتعلق بحماية العمل، الذي عدل واستكمل في عام ١٩٩٥.

ووفقا للمادة ٤ من هذا الصك، لكل عامل الحق في حماية العمل ويلزم أن يزود بمعلومات موثوقة عن طريق رب العمل أو الدولة أو الوكالات العامة بشأن ظروف العمل وحماية العمل في محطة العمل الخاصة به، وبشأن المخاطر القائمة لحدوث ضرر لصحته، وبشأن التدابير المتخذة لحمايته من عوامل الإنتاج الضارة أو الخطرة؛ ومن حقه أيضا أن يحصل على إعادة تدريب مهني على نفقة رب العمل في حالة تعليق النشاط أو إغلاق المؤسسة أو الحانوت أو الوحدة، أو إلغاء محطة العمل الخاصة به لأن ظروف العمل غير مرضية، أو فقدانه القدرة على العمل نتيجة لوقوع حادث صناعي أو مرض مهني.

ويحظر على المرأة في سن الإنجاب ومن هم دون سن ٢١ سنة الاشتغال بعمل شاق أو العمل في ظروف ضارة أو خطرة (المادة ٦).

وفي آب/أغسطس ١٩٩٥ اتخذت الحكومة قرارا "بشأن تدابير تحسين ظروف العمل وحمايته" يستهدف الارتقاء بالعمل الذي يجري الاضطلاع به بصدد هذه الأمور. وبموجب هذا القرار، يتعين على رؤساء المنظمات في جميع أشكال الملكية أن يكفلوا التقيد الصارم في جميع محطات العمل باللوائح المتعلقة بالصحة والسلامة والاشتراطات ذات الصلة للتشريع المتعلق بحماية العمل، مع إيلاء اهتمام خاص لسلامة سير العمل، ولتوفير ملابس خاصة وأحذية وغيرهما من وسائل الحماية الشخصية وفقا للمعايير المعمول بها، ولتنظيم الرعاية الطبية اللازمة وخدمات الحماية الصحية الضرورية للعمال.

وترد وسائل كفالة ظروف العمل المأمونة في البرنامج الاتحادي للتدابير ذات الأولوية الرامية إلى تحسين ظروف العمل وحمايته للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧. وقد تم تمديد هذا البرنامج إلى عام ٢٠٠٠.

وقد أعدت الحكومة مشاريع قوائم بالأعمال المحظور ممارستها على المرأة في سن الإنجاب. ومع ذلك هناك عقبات كبيرة تعترض سبيل اعتماد هذه القوائم. فالاشتراطات العمرية الصارمة الواردة في القواعد التي تحظر على المرأة أداء أشكال معينة من العمل ستؤدي بالتأكيد إلى زيادة البطالة بين الإناث. وقد أظهرت البحوث التي أجريت في عدد من المناطق أنه في حالة العمل بهذا التدبير يمكن أن ترتفع البطالة بين الإناث بمعامل يتراوح بين ١,٨ إلى ٤,٥.

وفي عام ١٩٩٦ أقر مجلس دوما الدولة قانونا اتحاديا يعدل الفقرة ١ من قرار المجلس الأعلى للاتحاد الروسي "بشأن الإجراء المتعلق ببدء نفاذ التشريع الأساسي المتصل بحماية العمل"؛ ووفقا لهذا التعديل، تم تأجيل موعد بدء نفاذ الحظر على تشغيل المرأة في سن الإنجاب في عمل شاق أو في عمل ينطوي على ظروف عمل خطرة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

وما برح العمل يمضي منذ عام ١٩٩٦ بشأن تدريب المرأة التي تركت عملا خطرا على مبادئ ممارسة الأعمال الحرة، كما هو منصوص عليه في البرنامج الاتحادي الشامل لدعم الدولة للأعمال التجارية الصغيرة، ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

ومن الجدير بالذكر أن التدابير المتعلقة بتعزيز حماية عمل الأنثى لا يجري تنفيذها بالكامل وليست فعالة دائما بأي حال من الأحوال. ويوجد بالاتحاد الروسي دائرة تسمى "تفتيش العمل الروسي" - تضطلع بالمسؤولية عن التحقق من الامتثال لتشريع العمل. وفي عام ١٩٩٧ وحده أجرى ذلك التفتيش أكثر من ٠٠٠ ٥ متابعة شاملة للامتثال لتشريع العمل والقواعد المتعلقة بحماية عمل الأنثى، تم خلالها تحديد وتصحيح أكثر من ٠٠٠ ٢٠ مخالفة.

وقد فرضت إجراءات تأديبية على نحو ٠٠٠ ١٨ مسؤول (عُزل أكثر من ٣٠٠ منهم من مناصبهم) لانتهاكهم لتشريع العمل، ولاسيما القواعد التي تنطبق على المرأة.

وبغية الحيلولة دون انتهاك تشريع العمل، بما في ذلك القواعد التي تنطبق على الحوامل والنساء اللاتي لهن أطفال صغار اتخذ رئيس الاتحاد الروسي في آذار/مارس ١٩٩٤ قرارا "بشأن المسؤولية عن انتهاك حقوق العمل للمواطنين"، ينص، في جملة أمور، على تعزيز الإشراف على امتثال المؤسسات والمنشآت والمنظمات، بصرف النظر عن شكل ملكيتها أو تبعيتها الإدارية، للتشريع المتعلق بالعمل والاتفاقات الجماعية.

والدولة بصدد بدء تطبيق تدابير إضافية لتشجيع استخدام العمالة من الإناث. وعلى وجه الخصوص، قد تمنح المؤسسات والمنظمات التي تستخدم أساسا عمالة من الإناث دعما ماليا للحيلولة دون حدوث فصل جماعي للعاملات.

ووفقا للمادة ٦ من القانون الاتحادي "بشأن المزايا الممنوحة من الدولة للمواطنين الذين لديهم أطفال"، يحق للمرأة أن تحصل على بدل حمل ووضع، يدفع أثناء فترة إجازة الحمل والوضع لمدة ٧٠ يوما فلكيا قبل الوضع (٨٤ يوما في حالة الحمل المتعدد) ولمدة ٧٠ يوما فلكيا بعد الوضع (٨٠ يوما في حالة حدوث مضاعفات أثناء الوضع، أو ١١٠ أيام إذا وضع طفلان أو أكثر).

ويدفع بدل الحمل والوضع للمرأة العاملة بقيمة متوسط أجرها (دخلها) من عملها، أما بالنسبة للمرأة المتعطلة عن العمل فيدفع الحد الأدنى للأجر، وبالنسبة للطالبات اللاتي في إجازة دراسية من عملهن ويحضرن مؤسسات التعليم المهني الأولي أو الثانوي أو العالي أو مؤسسات التعليم المهني فوق الجامعي، يدفع مبلغ بقيمة منحهن الدراسية.

والقانون الاتحادي المعدل والمكمل لقانون الاتحاد الروسي "بشأن التوظيف في الاتحاد الروسي" قرر إجراء تغييرات في نظام الاستحقاقات الاجتماعية للأشخاص الذين يعتمدون في إعالتهم على مواطنين متعطلين عن العمل.

وتدفع استحقاقات بطالة تكميلية لكل مُعال بمبلغ محدد تحديدا واضحا: ٥٠ في المائة من الحد الأدنى للأجر لكل معال، بحد أقصى قدره ١٥٠ في المائة من الحد الأدنى للأجر. وإذا كان كلا الوالدين متعطلا عن العمل، يدفع بدل الإعالة التكميلي لكل منهما (في السابق، كان بدل الأطفال التكميلي يدفع لأحدهما فقط).

وبموجب قانون التوظيف هذا، يوفر الدعم المادي للمرأة المتعطلة عن العمل من صندوق العمل التابع للدولة. وخلال تسعة أشهر من عام ١٩٩٧، خصص لهذه الأغراض مبلغ ٢٧ بليون روبل.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ صدق الاتحاد الروسي على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦ المتعلقة بتكافؤ الفرص والمعاملة للعمال والعاملات ممن يضطلعون بمسؤوليات أسرية. والعمل جار حاليا بشأن إجراء تعديلات وإضافات على تشريع العمل بالاتحاد الروسي بغرض إدماج الأحكام الأساسية للاتفاقية.

المادة ١٢

في الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ أقر الاتحاد الروسي قوانين بشأن حماية صحة المرأة الحامل: وتمت زيادة البدل الذي يدفع للمرأة التي تُسجل لدى إحدى المؤسسات الطبية في المراحل المبكرة للحمل بحيث وصل إلى مستوى الحد الأدنى للأجر؛ كما زيدت إجازة الحمل والوضع في حالات الحمل المتعدد بمقدار ١٤ يوما. وينص قانون العمل في الاتحاد الروسي على حق الحامل في الذهاب لإجراء اختبارات طبية خلال ساعات العمل دون أن ينتقص من أجرها.

ولكي يتسنى أن يمارس السكان حقهم في الحصول على رعاية طبية مجانية، أنشأت وزارة الصحة برنامجا اتحاديا يتعلق بضمانات الدولة للرعاية الطبية المجانية والرعاية الطبية النموذجية للأطفال والحوامل والنساء الحديثات الوضع؛ وتشمل هذه الرعاية مجموعة من الحالات المرضية.

وقد تم تعزيز حقوق الأسرة فيما يتعلق بحماية صحتها بموجب مبادئ السياسة الاجتماعية للدولة المتعلقة بتحسين حالة الأطفال، التي بدأ تطبيقها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بقرار من الحكومة "بشأن خطة العمل من أجل تحسين حالة الأطفال في الاتحاد الروسي"، وخطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة وتحسين دورها في المجتمع حتى عام ٢٠٠٠؛ وتتضمن كلتا الوثيقتين تدابير محددة لممارسة الأسر لحقوقها.

ويجري حاليا تطوير خدمة تنظيم الأسرة التي تقدمها الدولة تطويرا مكثفا؛ وهي توفر معلومات وخدمات طبية بشأن جميع المسائل المتصلة بتنظيم ولادات الأطفال ومنع حالات الحمل غير المرغوبة، كما تقدم استشارات بشأن الصحة الإنجابية للرجل والمرأة.

ويجري وضع برنامج تابع للدولة لنقل الرعاية الطبية إلى طبيب الأسرة. ومن حق الأسرة أن تختار طبيبها، الذي يوفر الرعاية الطبية في المنزل.

وترد آلية تنفيذ التوجيهات الأساسية لسياسة الدولة في مجال الأسرة فيما يتعلق بحماية صحة الأم والطفل في برامج الدولة المخصصة الغرض "الأمومة المأمونة"، و "وتنظيم الأسرة"، و "الأطفال المعوقون"، التي تشكل جزءا من البرنامج الرئاسي "أطفال روسيا"، الذي اعتمد في آب/أغسطس ١٩٩٤ بموجب قرار رئاسي. وقد تم تمديد هذا البرنامج لغاية عام ٢٠٠٠ بقرار حكومي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وبقرار رئاسي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

وتستهدف البرامج الاتحادية حماية صحة المرأة والطفل والمحافظة عليها وتحسينها، وتوفير دعم اجتماعي للأمهات والأطفال، وتخفيض معدل حالات الإجهاض ومعدلات اعتلال ووفيات الأمهات والرُّضَّع، ومنع حدوث حالات إعاقة بين الأطفال.

ويجري الأخذ بأساليب حديثة فعَّالة في إطار هذه البرامج لمنع حدوث حمل غير مرغوب وتدريب العاملين على خدمة تنظيم الأسرة، كما يجري بذل جهود لتحسين نظام التثقيف الجنسي في المدارس ووضع قاعدة معلومات بشأن المسائل المتصلة بالصحة الإنجابية.

ويجري الاضطلاع بعمل مخطط في مجال التوحيد القياسي للتكنولوجيا المتعلقة بتوفير الرعاية الطبية للأطفال والأمهات.

وقد بدىء في اتخاذ ترتيبات متقدمة ذات وجهة أسرية قرب الولادة: إعداد المرأة الحامل أسريا قبل الوضع؛ حضور الزوج وغيره من أفراد الأسرة عند الوضع؛ إتاحة زيارة الأقارب دون قيود في وحدات الأمومة؛ السماح للأم بالاحتفاظ بوليدها معها؛ بدء الرضاعة الطبيعية في وقت مبكر؛ السماح بالمغادرة مبكرا (في اليوم الخامس).

ويجري إعادة تنظيم مستشفيات الولادة لإنشاء أفضل المرافق الممكنة لإنعاش الأطفال الحديثي الولادة وتوفير العناية المركزة لهم.

وقد استمر خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ العمل المتعلق بتوسيع نطاق عملية تشخيص حالة الجنين قبل الولادة عن طريق خدمات علم الوراثة الطبية. ويوجد حاليا في روسيا أكثر من ٧٠ مكتبا ومركزا للاستشارات الوراثية الطبية.

وخلال فترة تشغيل البرامج الاتحادية "الأمومة المأمونة"، و "تنظيم الأسرة" و "الأطفال المعوقون"، أنشأ أعضاء الاتحاد ٢٠٠ مركز لتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، و ٦١ مركزا للرعاية قرب الولادة، و ١٤ مستشفى تعليميا؛ كما أنشئت في المحاور الإقليمية الرئيسية مراكز لعلم الوراثة الطبية وإدارات لتأهيل الأطفال والمراهقين؛ وأنشئت على مستوى الجمهورية، إلخ أول مصحة لعلاج اضطرابات الجهاز التناسلي في المراهقات. وزود أكثر من ١٣٠ مركزا إقليميا بالتقنيات التنظيمية اللازمة، والمعدات الفوق صوتية والمناظير، وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المنهجية.

وقد أدت التدابير التي نفذت في إطار هذه البرامج إلى حدوث انخفاض مستحب في عدد حالات لإجهاض وإلى ثبات معدلي وفيات الأمهات والرُّضَّع (انظر الجزء الأول من هذا التقرير).

ويحدد التشريع الأساسي المتعلق بالرعاية الصحية حقوق الأسرة فيما يتصل بالرعاية الصحية، بما في ذلك الحق في إجراء استشارات مجانية (لأسباب طبية) بشأن مسائل تنظيم الأسرة، والأمراض المهمة اجتماعيا، والأمراض التي تمثل خطرا على الآخرين، وبشأن الجوانب الطبية والنفسية للعلاقات الزواجية، وكذلك بشأن الحق في إجراء استشارات وراثية طبية وغيرها من الاستشارات والاختبارات.

وينص قانون الأسرة للاتحاد الروسي على إجراء فحوص واستشارات طبية قبل الزواج بشأن مسائل الوراثة الطبية وتنظيم الأسرة.

ومن حق الأسر التي لديها أطفال أن تحصل على الاستحقاقات الصحية التي قررتها تشريعات الاتحاد الروسي، بما في ذلك الوصفات الطبية المجانية للأطفال دون سن الثالثة (السادسة إذا كانت الأسرة فقيرة)، ومنتجات ألبان خاصة للأطفال خلال السنتين الأوليين من عمرهم، وتوفير حيِّز إضافي للمعيشة واستحقاقات اجتماعية إضافية بصدد عدد من الأمراض، والسفر مجانا لأغراض العلاج.

ويحق لأحد الوالدين أو لفرد آخر من أفراد الأسرة يسميه الوالدان أن يبقى مع الطفل في المستشفى، لمصلحة علاجه، طوال فترة بقائه بصرف النظر عن عمر الطفل.

ويحصل أحد الوالدين أو فرد آخر من أفراد الأسرة على بدل عن الفترات التي قضاها الطفل في قسم العزل وفترات العلاج الخارجي وبالمستشفى.

وقد ورد في التقرير الدوري الرابع وصف تفصيلي للمشاكل المتصلة بتزايد عدد حالات الإجهاض في الاتحاد الروسي. وذكر أن القانون يسمح بإنهاء الحمل اصطناعيا وهو يجري لغاية الأسبوع الثاني عشر من الحمل بناء على رغبة المرأة، ولغاية الأسبوع الثاني والعشرين لأسباب اجتماعية، وبصرف النظر عن مرحلة الحمل بناء على أسباب طبية وبموافقة المرأة.

ويجري الإنهاء الاصطناعي للحمل في إطار تأمين طبي إجباري في مؤسسات تحمل ترخيصا لهذا الغرض من أطباء حاصلين على مؤهلات خاصة.

ويبت في مسألة إنهاء الحمل لأسباب اجتماعية في عيادة عامة خارجية أو مستشفى بواسطة فريق يتألف من طبيب التوليد ورئيس المؤسسة أو الإدارة، بالإضافة إلى محام إذا طلبت المرأة ذلك خطيا، وذلك استنادا إلى رأي طبيب التوليد فيما يتعلق بمرحلة الحمل والوثائق القانونية ذات الصلة التي تؤكد الأسباب الاجتماعية.

وقد أصدرت الحكومة قائمة بالأسباب الاجتماعية لإنهاء الحمل اصطناعيا. وتشمل هذه الأسباب كون الزوج معوقا من الفئة الأولى - الثانية، ووفاة الزوج أثناء الحمل، واحتجاز المرأة أو زوجها في سجن، وكون الزوج أو الزوجة متعطلا عن العمل مسجلا، وصدور قرار من المحكمة بانتزاع حقوق الوالدية أو تقييدها، وفسخ الزواج أثناء الحمل، والحمل الناتج عن الاغتصاب، وعدم وجود مكان للمعيشة، والإقامة في نُزل أو في جزء من شقة خاصة، ووجود أسرة كبيرة (ثلاثة أولاد أو أكثر)، ووجود طفل معوق في الأسرة، وغياب الزوج، ومركز اللاجئ أو المشرد، وانخفاض مستوى دخل الفرد في الأسرة إلى ما دون مستوى الكفاف المحدد للمنطقة المعنية.

وينص التشريع الأساسي المتعلق بالرعاية الصحية والمادة ١٦٣ - ١ من قانون العمل على منح إجازة إضافية بأجر لمدة أربعة أيام لغرض رعاية الأطفال المعوقين أو الأشخاص المعوقين منذ الطفولة إلى أن يبلغوا سن ١٨ سنة. وهذه الأيام تمنح لكل شهر تقويمي لأحد الوالدين العاملين أو ولي الأمر أو القيِّم بناء على طلبه أو طلبها.

وإذا لم يأخذ أحد الوالدين العاملين الأيام الأربعة كلها في شهر تقويمي، يمكن للوالد العامل الآخر أن يأخذ الأيام المتبقية في الشهر ذاته.

ومن المهام ذات الأولوية مكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، بين النساء والرجال على السواء. وكان هذا هو السبب وراء صياغة وتمويل البرنامج الاتحادي المخصص الغرض لمكافحة الإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠. وتقوم الحكومة حاليا بإعداد مشروع قرار "بشأن اتخاذ تدابير عاجلة لمنع انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية". كما يجري إعداد برنامج اتحادي جديد "بشأن تدابير التوسع في علاج الأورام"؛ وهو يتضمن تدابير وضعت لتلائم الأهداف البرنامجية للعمل المتعلق بالمحافظة على صحة المرأة. وقد اعتمد في حزيران/يونيه ١٩٩٨ البرنامج الاتحادي المخصص الغرض "تدابير عاجلة لمكافحة مرض السل في روسيا، ١٩٩٨ - ٢٠٠٠".

المادة ١٣

ورد في التقرير الدوري الرابع وصف تفصيلي لنظام دعم الأسر التي لديها أطفال الذي كان معمولا به لغاية عام ١٩٩٥.

وينص تشريع الاتحاد الروسي على تقديم مساعدة مادية إلى الأسر التي لديها أطفال. وبموجب القانون الاتحادي "بشأن الاستحقاقات التي تقدمها الدولة إلى المواطنين الذين لديهم أطفال" تمنح الدولة وتدفع بدلا شهريا واحدا عن كل طفل، بدلا من مجموعة الاستحقاقات والبدلات الفردية التي كانت تدفعها في السابق، من أموال أعضاء الاتحاد.

ويقرر هذا القانون أن تدفع الدولة الاستحقاقات التالية:

- بدل للحمل والوضع؛

- مبلغ يدفع لمرة واحدة إلى المرأة التي تسجل إسمها لدى مؤسسة طبية في الأيام الأولى من الحمل؛

- مبلغ يدفع لمرة واحدة عند ولادة الطفل؛

- بدل شهري يدفع عن فترة الإجازة لرعاية الطفل إلى أن يصل إلى سن ثماني سنوات ونصف؛

- بدل شهري للطفل.

وتحدد الحكومة إجراءات منح وصرف هذه الاستحقاقات.

ويحتفظ أحد الوالدين أو بديل لهما بحق صرف مبلغ المرة الواحدة عند ولادة الطفل (أو لدى تبني طفل يقل عمره عن ثلاثة أشهر).

ووفقا للمادة ١٦ من القانون، يحتفظ أحد الوالدين (أو والد مُتَبن أو ولي الأمر أو القيِّم) بالحق في صرف البدل الشهري للطفل فيما يتعلق بكل طفل يولد أو يُتَبنى أو يخضع للولاية أو القوامة ويعيش مع ذلك الوالد أو الشخص إلى أن يبلغ الطفل سن ١٦ سنة (في حالة الطلاب الملتحقين بمدرسة من مدارس التعليم العام، إلى أن يكملوا دراستهم ولكن ليس بعد عيد ميلادهم الثامن عشر).

وكما ذكر من قبل، تدفع هذه البدلات من أموال أعضاء الاتحاد وهي تدخل في أساس حساب مبالغ المساعدة المالية (التحويلات) التي تدفع للمناطق من الميزانية الاتحادية عن طريق الصندوق الاتحادي للدعم المالي. ووفقا لهذا الإجراء يحدد أعضاء الاتحاد، كل على حدة، طريقة استخدام الأموال المخصصة في ضوء التدابير المقررة في ميزانياتها.

وكبر حجم متأخرات إيرادات الضرائب في الميزانية على جميع الصُّعُد، وأوجه القصور في نظام منح وصرف الاستحقاقات التي تدفعها الدولة إلى الأشخاص ذوي الأسر، وعدم الوفاء بالمسؤوليات، وضعف السيطرة على صرف أعضاء الاتحاد لهذه الاستحقاقات في مواعيدها، هي الأسباب الرئيسية لتراكم متأخرات الصرف التي بلغت ١٥,٥ تريليون روبل في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وفيما يتعلق بأوجه القصور في أجهزة منح وصرف هذه الاستحقاقات، اتخذت الحكومة قرارا لتعديل إجراء منح وصرف البدل الشهري للطفل: اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ نقلت المسؤولية عن منح وصرف هذا البدل من المؤسسات والمنظمات إلى وكالات الضمان الاجتماعي المحلية؛ ومن شأن ذلك أن يجعل من الممكن أن يسير نظام صرف الاستحقاقات بأسلوب سليم.

ونظرا لأن التأخر في صرف الاستحقاقات يكون أشد أثرا على الفئات السكانية الفقيرة، عدَّل مجلس دوما الدولة القانون الاتحادي "بشأن الاستحقاقات التي تصرفها الدولة للمواطنين الذين يعولون أطفالا" بحيث يربط بين صرف استحقاق الطفل ونصيب الفرد من دخل الأسرة.

وبغية تحسين الحماية الاجتماعية لأطفال الأسر الفقيرة، أصدر رئيس الاتحاد في آب/أغسطس ١٩٩٨ قرارا "بشأن تدابير عاجلة لضمان صرف البدل الشهري للطفل"، يحدد ترتيب أولوية صرف هذه الاستحقاقات في ضوء الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لتوفير الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة التي لديها أطفال، كما يوصي بصرف المتأخرات على سبيل الأولوية للأسر التي تقل دخولها عن مستوى الكفاف.

المادة ١٤

ناقش التقرير الدوري الرابع بالتفصيل التشريع الذي يحظر التمييز ضد النساء اللاتي يعشن ويعملن في المناطق الريفية، اللاتي يبلغ مجموع عددهن في روسيا ٢١ مليون امرأة في عام ١٩٩٧.

ومازالت ظروف العمل والمعيشة في الريف أكثر مشقة بكثير عنها في المدن. ويتجلى هذا في ارتفاع معدلات الوفيات بين الريفيات. فعلى سبيل المثال، ارتفع معدل الوفيات لسكان الريف في سن

العمل خلال فترة التسعينات (١٩٩٠ - ١٩٩٧) بنسبة ٣٠ في المائة، وبالنسبة للمرأة بنسبة ٢٢ في المائة. وكان متوسط العمر المتوقع للمرأة الريفية ٧١,٨ سنة في عام ١٩٩٧، وهو أقل منه للمرأة الحضرية بسنة واحدة.

ومازالت نسبة الإصابة بأمراض المهنة مرتفعة بين النساء؛ وأكثر المشاكل شيوعا هي تلك التي تؤثر في الأجهزة الهيكلي والحركي والتنفسي، ومرض الحمى المتموجة (الإصابة بالبروسيللا)، إلخ. وهذه المشاكل تصيب النساء اللاتي تعملن مع الماشية على وجه الخصوص: الحلاّبات ومربيات الخنازير والطبيبات البيطريات، فضلا عن العاملات بالمواد الكيميائية الضارة. ونسبة العمل اليدوي غير المؤهل في ازدياد، ولاسيما في المزارع الصغيرة، وهذا تترتب عليه آثار سلبية أخرى بالنسبة لصحة الريفيات.

وتشكل البطالة في المناطق الريفية نحو ٣٠ في المائة من البطالة المسجلة في روسيا؛ وتشكل المرأة ٦٣ في المائة من هذا الرقم، و ٣٦ في المائة من هؤلاء النساء تقل أعمارهن عن ٣٠ سنة. وهناك سمة مميزة للبطالة بين الإناث في المناطق الريفية هي أن فترات البطالة أطول وأكثر دواما. ومتوسط طول فترة البطالة في روسيا كلها ٧,٣ أشهر، ولكنها تصل إلى ٨,٢ أشهر في الريف. وتزيد نسبة النساء المسجلات بوصفهن متعطلات عن العمل لأكثر من ثمانية أشهر عن ٤٢,٩ في المائة، مقابل ٤١,٢ في المائة في البلد كله.

ويؤدي ضعف احتمالات الحصول على فرصة عمل وتردي الأوضاع المعيشية إلى حدوث انخفاض حاد في عوامل الجذب للعمل في المزارع الصغيرة للشباب بصفة عامة وللفتيات الريفيات بصفة خاصة.

وبغية تمكين المرأة من التعامل بصورة أكثر فعالية مع الإصلاحات في القطاع الزراعي، تضطلع وزارة الزراعة بمجموعة من التدابير لتحسين قدرتها على المنافسة في سوق العمل.

وفي السنوات الأخيرة بدأت معاهد التعليم الزراعي العالي في تدريس مقررات في ٢٥ موضوعا جديدا، ١٢ منها له أهمية خاصة لأعمال المزارع (التمويل والائتمان، الإدارة، القانون، القانون الزراعي، البيئة الزراعية، تكنولوجيا حفظ وتجهيز المنتجات النباتية، إلخ)، في حين زاد بنسبة ٦٥ في المائة القيد لدراسة المواضيع الاقتصادية، التي درج العرف على اعتبارها مواضع خاصة بالمرأة.

وقد تم تنقيح قائمة المهن التي يوفر التدريب فيها في مدارس التدريب المهني والمدارس الثانوية الزراعية الصناعية. ويقدم كثير منها مقررات دراسية في المهنة المتكاملة المتعلقة بـ "إدارة شؤون المزارع"، استنادا إلى مسك الدفاتر للمزارع. كما يكتسب الطلاب مهارات ومعارف في تشغيل أجهزة الحلب والطهي والحياكة، إلخ.

وتشكل المرأة ٤٦,٦ في المائة من الطلاب في مؤسسات التعليم العالي التي تتولى تدريب المديرين في مجال الزراعة، و ٤٣,٢ في المائة في المؤسسات التقنية، و ٢٢ في المائة في جميع أشكال التدريب وتحسين المؤهلات، و ٤٤ في المائة في مؤسسات نظام تحسين المؤهلات.

وقد أنشئت حركة عموم روسيا للريفيات وهي تعمل حاليا لحماية مصالح المرأة العاملة في مجال الزراعة، وتضم في عضويتها المزارعات، والنساء الحائزات على مساحات خاصة صغيرة، والريفيات المثقفات، إلخ.

وأنشئ الائتلاف الروسي للمرأة الريفية في عام ١٩٩٨ بغرض حماية مصالح المرأة التي تعيش في المناطق الريفية وتعمل في مجال الصناعات الزراعية عن طريق التعاون في حل مشاكل تحسين إنتاج السلع وتوفير الرفاه الاجتماعي وعن طريق حماية الأمهات والأطفال.

المادة ١٥

وفقا لقانون الاتحاد الروسي "بشأن إجراءات تقديم الشكاوى إلى المحاكم فيما يتعلق بالأفعال والقرارات غير القانونية التي تنتهك حقوق المواطنين وحرياتهم"، الذي أُقر في نيسان/أبريل ١٩٩٣، يحق لكل مواطن أن يتقدم بشكوى إلى المحاكم إذا رأى أن حقوقه وحرياته قد انتهكت نتيجة لفعل أو قرار غير قانوني من جانب وكالة تابعة للدولة، أو جهاز تابع لحكومة محلية، أو منشأة أو مؤسسة والرابطات التابعة لها، أو رابطة عامة أو موظف عمومي، أو أحد من موظفي الدولة (المادة ١).

وقد تتصل هذه الشكاوى بأفعال أو قرارات جماعية أو فردية، بما في ذلك توفير معلومات رسمية، يترتب عليها ما يلي:

- انتهاك حقوق المواطن وحرياته؛

- وضع عقبات أمام ممارسة المواطن لحقوقه وحرياته؛

- فرض أي التزام على المواطن بصورة غير قانونية أو تحميله مسؤولية بصورة غير قانونية.

كما يحق للمواطنين أن يتقدموا بشكاوى بشأن الإغفال المذكور في البند الأول من المادة ١٥ إذا أسفر هذا الإغفال عن إحدى العواقب المذكورة أيضا هناك.

ويحق لكل مواطن أن تتوفر له الفرصة لدراسة الوثائق والمواد الأخرى التي تمس حقوقه وحرياته بصورة مباشرة، والمسؤولون وموظفو الدولة ملزمون بأن يتيحوا له هذه الفرصة، وذلك ما لم يضع القانون الاتحادي أية قيود على المعلومات الواردة في هذه الوثائق والمواد الأخرى.

المادة ١٦

أقر قانون الأسرة في الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٥؛ وهو ينص على حماية الدولة للأسرة والأمومة والأبوة والطفولة.

وعملا بالمادة ٣ من القانون، تنظم العلاقات الأسرية وفقا لمبادئ الطابع الطوعي لارتباط رجل وامرأة برباط الزوجية، وتكافؤ حقوق الزوجين في الأسرة، وحل المشاكل الأسرية بالاتفاق المتبادل، وأولوية تربية الأولاد في إطار الأسرة، والاهتمام برفاههم ونمائهم، وأولوية توفير الحماية لحقوق ومصالح القُصَّر وأفراد الأسرة غير القادرين على العمل.

ولا يجوز تقييد الحقوق الأسرية للمواطنين إلا بموجب القانون الاتحادي وبالقدر اللازم لحماية أفراد الأسرة الآخرين وغيرهم من المواطنين من حيث رفاههم المعنوي وصحتهم وحقوقهم ومصالحهم المشروعة.

ولأول مرة في روسيا، يقرر القانون أن عقد الزواج هو شكل للعلاقة بين الزوجين. ووفقا للمادة ٤٠، يعترف بالاتفاق بين طرفي الزواج أو الاتفاق بين الزوجين بوصفه عقد زواج يحدد حقوق ملكية الزوجين وواجباتهما أثناء الزواج و/أو في حالة فسخه.

وبموجب المادة ٤٢، قد يبرم عقد الزواج مع إيلاء الاعتبار لممتلكات كلا الزوجين حاليا ومستقبلا.

ويحق للزوجين أن يحددا في العقد حقوقهما وواجباتهما فيما يتعلق بالإعالة المتبادلة، ووسائل إسهام كل منهما في دخل الآخر، وترتيبات تحمل كل منهما لجزء من نفقات الأسرة؛ ويحق لهما أيضا أن يحددا الممتلكات التي تنتقل إلى كل منهما في حالة فسخ الزواج وأن يضمّنا العقد أية أحكام أخرى تتصل بالعلاقات بين الزوجين من حيث الممتلكات.

وعملا بالمادة ١٦ من القانون يجوز إنهاء الزواج بالفسخ بناء على طلب أحد الزوجين أو كليهما. ولا يحق للزوج أن يشرع في إجراءات فسخ الزواج دون موافقة الزوجة وهي حامل أو في خلال سنة من مولد طفل (المادة ١٧).

ويُبيِّن القانون بوضوح قواعد مناهضة التمييز المتصلة بتساوي حقوق الوالدين في حل المسائل التي تمس أطفالهم.

ويتساوى الوالدان في الحقوق والمسؤوليات فيما يخص أطفالهما (المادة ٦١) ويقع عليهما واجب تولي أمر تنشئتهم ونمائهم. ويجب عليهما العناية بصحة أطفالهما وبتطورهم البدني والنفسي والروحي والمعنوي (المادة ٦٣).

ويجب على الوالدين أن يحلوا جميع القضايا المتصلة بتنشئة أطفالهما وتعليمهم بالاتفاق المتبادل وفقا لمصالح الأطفال وبعد سماع آرائهم. وفي حالة عدم الاتفاق، يحق للوالدين (أو لأحدهما) أن يحيلا الخلاف إلى وكالة للوصاية أو القوامة أو إلى محكمة لتسويته (المادة ٦٥).

وبموجب قانون الأسرة، يبت الزوجان سويا في المسائل المتعلقة بأمومة الأطفال وأبوتهم وتنشئتهم وتعليمهم وغيرها من مسائل الحياة الأسرية على أساس مبدأ تكافؤ الزوجين (المادة ٣١).

ووفقا للمادة ٣١ يتمتع كل من الزوجين بحرية اختيار عمله ومهنته ومكان إقامته وسكنه. والزوجان عليهما أن يبنيا علاقاتهما في الأسرة على أسس الاحترام المتبادل ومساعدة كل منهما للآخر، والعمل على تأمين رفاه الأسرة وتماسكها، والعناية برفاه أولادهما ونمائهم.

ويمكن للزوجين عند الزواج وبناء على ما يستقر عليه رأييهما أن يختارا لقب أي منهما بوصفه إسم الأسرة، أو قد يحتفظ كل منهما بإسمه قبل الزواج، أو يمكنه، ما لم تنص قوانين أعضاء الاتحاد على غير ذلك، أن يضيف لقب الآخر إلى لقبه (المادة ٣٢).

ووفقا للمادة ٣٤ تصبح الممتلكات التي يكتسبها الزوجان أثناء الزواج ملكية مشتركة بينهما.

وتشمل الممتلكات التي يكتسبها الزوجان أثناء الزواج (ممتلكاتهما المشتركة) دخل كل منهما من العمل، والأنشطة التجارية والصناعية ونتاج العمل الفكري وأية معاشات تقاعدية وبدلات يحصلان عليها، وأية مدفوعات نقدية أخرى غير مخصصة الغرض (المبالغ المقبوضة كمساعدة مادية، والمبالغ المقبوضة كتعويض عن فقدان القدرة على العمل بسبب إصابة بدنية أو كتعويض عن أي ضرر آخر للصحة، إلخ). كما تشمل الممتلكات المشتركة للزوجين الأشياء المنقولة وغير المنقولة، والسندات المالية والأسهم والودائع والمساهمات في رؤوس الأموال من الدخل المشترك للزوجين المودعة لدى إحدى مؤسسات الادخار والإقراض أو أي منظمة تجارية أخرى، وأية ممتلكات أخرى اقتناها الزوجان أثناء الزواج بصرف النظر عن الإسم الذي تم به الاقتناء أو الإسم المستخدم في دفع الأموال النقدية أو الشخص الذي تولى دفع هذه الأموال.

وينسحب أيضا الحق في الممتلكات المشتركة للزوجين على الزوج الذي يقوم بإدارة شؤون الأسرة المعيشية أثناء الزواج، أو رعاية الأطفال، أو الذي لا يحصل على دخل مستقل لأسباب أخرى مشروعة.

وتحدد المادتان ٢٥٧ و ٢٥٨ من القانون المدني حقوق الزوجين في امتلاك الممتلكات المملوكة بصورة مشتركة لأعضاء المزارع الصغيرة واستخدامها والتصرف فيها.

وتنظر المحاكم في المنازعات التي تنشأ بين الزوجين بشأن تقسيم ممتلكاتهما المشتركة أو بشأن المبالغ التي تدفع لإعالة زوج محتاج غير قادر على العمل، وكذلك في المنازعات التي تنشأ حول الأطفال، وذلك بصرف النظر عما إذا كان الزواج قد فُسخ عن طريق مكتب السجل المدني (المادة ٢٠).

ويحدد تشريع الاتحاد الروسي سن الزواج بـ ١٨ سنة. وإذا كانت هناك أسباب مشروعة، قد تأذن سلطات الحكم الذاتي المحلي في المكان الذي يقع فيه السجل الرسمي للزواج، بناء على طلب الطرفين الراغبين في الزواج، بعقد الزواج بين شخصين يكونان قد بلغا سن ١٦ سنة.

ويجوز أن تقرر قوانين أعضاء الاتحاد الإجراءات والشروط المتعلقة بالإذن، على سبيل الاستثناء وبناء على ظروف خاصة، بإتمام الزواج بين شخصين يقل عمرهما عن ١٨ سنة ولكن لا يقل عن ١٦ سنة (المادة ١٣).

وإذا عقد الزواج دون إذن مع شخص لم يبلغ سن الزواج، من حق الزوج الذي لم يبلغ السن القانونية، أو والديه (أو من ينوب عنهما)، أو وكالة الوصاية أو القوامة، أو المدعي العام، أن يطلب إشهار بطلان الزواج (المادة ٢٨).

ثالثا - الخلاصة

ألف - التقدم المحرز في النهوض بالمرأة

١ - أسهمت التغيُّرات الاجتماعية - الاقتصادية التي حدثت في الاتحاد الروسي خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ في إرساء أساس بعض عناصر نموذج الاقتصاد السوقي، وتكوين القطاع غير التابع للدولة في الاقتصاد، وظهور علاقات جديدة في سوق العمل. وشهدت هذه الفترة تغيُّرات اجتماعية كبيرة - بدء تطبيق مبدأ التأمين في مجال الرعاية الصحية، وتوسيع نطاق القطاع غير التابع للدولة في توفير الخدمات الاجتماعية ومجموعة من الخدمات التي يدفع تكلفتها المستهلك مباشرة. وأدى كل هذا إلى زيادة إمكانات تحقيق الذات، وإيجاد حرية الاختيار لجميع مواطني روسيا وللمرأة بالتأكيد، واستحداث عدد من أشكال مشاركة المرأة في مجالات الحياة الاجتماعية والمهنية والسياسية والعامة.

٢ - وخلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ بدأ الاتحاد الروسي، في حدود موارده المتاحة، في تطبيق تدابير تشريعية وإدارية لتحسين مركز المرأة، وحماية حقوقها ومصالحها، وتخفيف وطأة الحالة الاجتماعية الحرجة. وكان إقرار تشريعات تستهدف بالتحديد كفالة ممارسة المرأة لحقوقها الدستورية وإيجاد فرص متكافئة للرجل والمرأة هو نتيجة للتحوُّل الديمقراطي والاشتراكي في المجتمع.

وشهدت هذه الفترة اتخاذ عدد من القرارات الرئاسية التي استهدفت تحسين مركز المرأة في المجتمع وتعزيز دورها في عملية صنع القرار على جميع الصعد؛ واعتمد مجلس دوما الدولة مخطط تشريع

بغرض كفالة تساوي الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة، واعتمدت الحكومة مخططا بشأن النهوض بالمرأة في الاتحاد الروسي، هو خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة وتحسين دورها في المجتمع حتى عام ٢٠٠٠، إلخ. وأعطى اعتماد هذه الصكوك زخما لعملية استحداث تدابير للتصدي لأكثر المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه المرأة حدة، سواء على الصعيد الاتحادي أو على صعيد أعضاء الاتحاد.

٣ - وكان من سمات الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ حدوث توسع كبير في دور أجهزة السلطتين التشريعية والتنفيذية لأعضاء الاتحاد في تنفيذ التدابير المتعلقة بالنهوض بالمرأة في جميع مجالات الحياة وحظر التمييز القائم على أساس نوع الجنس. وقد اكتسبت الجهود التي بذلتها أجهزة الحكم الذاتي المحلي لحل المشاكل المحددة المتعلقة بتنفيذ السياسة الاجتماعية أهمية خاصة خلال هذه الفترة. ووضع أعضاء الاتحاد برامج خاصة لمعالجة المشاكل الاجتماعية للمرأة والطفل والأسرة، وتشجيع تشغيل المرأة، وحماية صحتها، وكفالة ممارستها لحقوقها الإنجابية، إلخ.

٤ - وخلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ أنشئت الأجهزة الوطنية الأساسية لكفالة تساوي الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة والقضاء على التمييز ضد المرأة؛ وتشمل هذه الأجهزة جميع فروع السلطة في الاتحاد الروسي، بما في ذلك السلطات الرئاسية والتشريعية والتنفيذية، سواء على الصعيد الاتحادي أو على صعيد أعضاء الاتحاد. وحدث توسع كبير في أنشطة الوكالات الاتحادية والإقليمية المسؤولة عن حل مشاكل المرأة والطفل والأسرة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أصبح عقد مؤتمرات على الصعيد الوطني لوضع استراتيجية وتكتيكات لأنشطة النهوض بالمرأة عنصرا مهما في عمل الأجهزة الوطنية.

٥ - وحدثت زيادة كبيرة في عمل المنظمات النسائية غير الحكومية والرابطات العامة، التي أصبحت عنصرا من عناصر القطاع غير التجاري للاقتصاد. وشهدت الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ زيادة في عددها وفي أشكال أنشطتها وتنوعها. وثمة ظاهرة جديدة - هي قيام شراكة اجتماعية بين وكالات الدولة والمنظمات غير الحكومية - أصبحت عاملا في تدعيم أنشطة جميع المشاركين في عملية التنمية الاجتماعية ويسَّرت حشد الجهود من أجل معالجة أصعب المشاكل الاجتماعية.

٦ - وبغية مساندة المرأة في معرفة حقيقة أمرها في ظل الظروف الصعبة، بما في ذلك في حالة كونها من ضحايا العنف، أنشأ الاتحاد الروسي شبكة من الوكالات لتقديم خدمات اجتماعية إلى النساء والأطفال ويقوم حاليا بتطويرها. وقد اتسعت هذه الشبكة من ١٠٧ وحدات في عام ١٩٩٤ إلى ٢ ٠٧٩ وحدة في عام ١٩٩٨.

وفي بداية عام ١٩٩٨ كانت هناك ستة من مراكز معالجة الأزمات تعمل في تقديم المساعدة إلى المرأة؛ وفي عام ١٩٩٧ قدمت مساعدة إلى نحو ٢ ٠٠٠ امرأة وأكثر من ١ ٥٠٠ أسرة. وبالإضافة إلى ذلك،

توجد في روسيا أيضا مراكز لتقديم المساعدة إلى ضحايا العنف من النساء؛ وهذه المراكز تديرها منظمات غير حكومية وتعمل بالاتصال الوثيق بالخدمات ذات الصلة التي تقدمها الدولة.

٧ - وقد استمر التوسع في خدمة تنظيم الأسرة خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨؛ وتستهدف أنشطتها حماية صحة المرأة والمحافظة عليها وتحسينها والحيلولة دون حدوث حالات إعاقة بين الأطفال. وتعمل هذه الخدمة على تحسين نظام التثقيف الجنسي في المدارس.

وقد أسفرت التدابير البرنامجية الجارية عن خفض معدلات وفيات الرُّضَّع والأمهات. وانخفض عدد حالات الإجهاض المسَبَّب ذاتيا بمقدار الربع تقريبا.

باء - العقبات المزمنة

١ - أدت الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت في روسيا خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ إلى حدوث تمايز طبقي كبير بين النساء من الوجهة الاجتماعية - الاقتصادية وإلى تفاوت مستويات معيشتهن.

وفي عام ١٩٩٧ كان نحو ٧ في المائة من الروسيات اللاتي كانت لديهن إمكانية للحصول على موارد مالية أو أشكال أخرى من الموارد في بداية التسعينات يحصلن على دخل من ممتلكات أو من أنشطة تجارية تضعهن في الفئة الأكثر ثراء من السكان.

ولا يضطلع نحو ٦٠ في المائة من الروسيات بأي دور في توزيع الموارد المالية والقروض. وهن يشكلن فئة الأجيرات اللاتي تعتبر أجورهن هي المصدر الرئيسي وأحيانا المصدر الوحيد لدخولهن، التي تزيد بالكاد عن مستوى الكفاف.

ونحو ٣٠ في المائة من الروسيات متعطلات عن العمل وفقيرات ويعشن وحدهن؛ وهن بحاجة إلى أشكال محددة من الدعم الاجتماعي. ودخول هذه الفئة من السكان تكون في حالات كثيرة قاصرة على الاستحقاقات الاجتماعية المتاحة، ويعيش معظمهن دون خط الفقر.

وعدم توفر إمكانية كافية لوصول المرأة إلى المؤسسات المالية ومؤسسات الإقراض والمؤسسات العقارية وإلى العقارات والأراضي في بداية تحولات السوق، واستبعاد المرأة عمليا من المشاركة في عملية الخصخصة، وعملية إقصائها قسرا عن أفرع الاقتصاد ذات الدخول العالية، كل ذلك يزيد من صعوبة إمكانية تكيُّف المرأة مع أوضاع السوق ويعوق بشدة ممارستها عمليا لمبدأ تكافؤ الفرص الوارد في تشريعات الاتحاد الروسي.

٢ - ومازال دور المرأة في عملية صنع القرار هامشيا على جميع الصعد. ولا يتناسب تمثيلها في المناصب العليا بالدولة مع مساهمتها الحقيقية في عملية التنمية الاجتماعية.

٣ - ومازال هناك بعض عناصر التمييز على أساس نوع الجنس فيما يتعلق بالعمالة. وهناك ممارسات في توظيف المرأة وفصلها من العمل، وبخاصة المرأة الحامل، تنتهك تشريعات الاتحاد الروسي. وأكثر من ١٢ في المائة من العاملات يجري توظيفهن في محطات عمل لا تفي بالمعايير الصحية ومعايير السلامة.

٤ - وثمة مصدر آخر من مصادر القلق هو التدهور الكبير في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة الريفية، التي تعاني من وطأة الأزمة في قطاع الزراعة.

٥ - وصحة المرأة آخذة في التدهور بالرغم مما يجري اتخاذه من إجراءات. فقد حدثت زيادة في عدد النساء المصابات بمرض السل وفيروس نقص المناعة البشرية.

٦ - وممارسة القسوة والعنف ضد المرأة، وبخاصة العنف المعتاد في نطاق الأسرة، مازالت مشكلة خطيرة. ويموت سنويا ٠٠٠ ١٤ امرأة روسية على أيدي أزواجهن أو أقرباء آخرين. وتشير الدراسات الاستقصائية الاجتماعية إلى أن ٣٠ في المائة من المتزوجات يتعرضن بصفة منتظمة للعنف البدني. ومما يزيد الحالة سوءا غياب الإحصاءات بل وموقف الوكالات المعنية بالقانون والنظام تجاه هذه المشكلة، حيث تنظر تلك الوكالات إلى ذلك العنف لا بوصفه جريمة بل بوصفه "مسألة خاصة" بين الزوجين.

٧ - ومازال حجم نقل الروسيات بصورة غير قانونية إلى بلدان أجنبية بغرض الاستغلال الجنسي في ازدياد. ويدخل حل هذه المشكلة في نطاق المعركة ضد الجريمة المنظمة. وسيقتضي الحد من هذا الاتجار تضافر جهود كل من بلدان منشأ "السلع الحية" والبلدان التي تنقل إليها النساء، التي يجري فيها فعلا استغلالهن جنسيا.

المرفق الأول

التشريعات التي تمس المرأة، المستخدمة في إعداد التقرير

(التشريعات المذكورة هي تشريعات "للاتحاد الروسي" ما لم يذكر غير ذلك)

١ - الدستور (١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣).

٢ - القانون المدني، الجزء الأول (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، رقم 51-F3) والجزء الثاني (٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، رقم 14-F3).

٣ - قانون الأسرة (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، رقم 223-F3).

٤ - قانون العمل (٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١).

٥ - القانون الجنائي (١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، رقم 63-F3).

٦ - قانون الإجراءات الجنائية (٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، رقم 1-F3).

٧ - قانون الإجراءات المدنية (١١ حزيران/يونيه ١٩٦٤).

٨ - التشريع الأساسي بشأن حماية الصحة (٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٣، رقم ٥٤٨٧ - ١).

٩ - التشريع الأساسي بشأن حماية العمل (٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، رقم ٥٦٠٠ - ١).

١٠ - قانون الجمهورية الروسية "بشأن معاشات الدولة" (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، رقم ٣٤٠ - ١).

١١ - قانون الجمهورية الروسية "بشأن العمالة" (١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، رقم ١٠٣٣ - ١).

١٢ - قانون الجمهورية الروسية "بشأن الجنسية" (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، رقم ١٩٤٨ - ١).

١٣ - قانون "بشأن التعليم" (١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، رقم ٣٢٦٦ - ١).

١٤ - قانون "بشأن اللاجئين" (١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، رقم ٤٥٢٨ - ١).

١٥ - قانون "بشأن المشردين" (١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، رقم ٤٥٣٠ - ١).

١٦ - القانون (٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣، رقم ٤٧٤١ - ١) المعدّل والمكمّل لقانون الجمهورية الروسية "بشأن التأمين الطبي".

١٧ - قانون "بشأن إجراءات تقديم شكوى إلى المحاكم بخصوص الأفعال والقرارات التي تنتهك حقوق المواطنين وحرياتهم" (٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، رقم ٤٨٦٦ - ١).

١٨ - القانون (١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣، رقم ٥٢٠٦ - ١) المعدّل والمكمّل لقانون الجمهورية الروسية "بشأن الجنسية".

١٩ - القانون (٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، رقم 12-F3) المعدّل والمكمّل لقانون الجمهورية الروسية "بشأن معاشات الدولة".

٢٠ - القانون (١١ آب/أغسطس ١٩٩٤، رقم 26-F3) المعدّل والمكمّل لقانون الجمهورية الروسية "بشأن خصخصة المساكن الموجودة".

٢١ - القانون (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، رقم 73-F3) المعدّل والمكمّل لقانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية.

٢٢ - القانون (١٥ شباط/فبراير ١٩٩٥، رقم 14-F3) المعدّل والمكمّل للمادة ١٦٣ - ١ من قانون العمل للجمهورية الروسية.

٢٣ - قانون "بشأن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات وحماية المعلومات (٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥، رقم 24-F3).

٢٤ - القانون (٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، رقم 13-F3) المعدّل للقانون "بشأن الجنسية".

٢٥ - القانون (٧ آذار/مارس ١٩٩٥، رقم 26-F3) المعدّل والمكمّل لقانون الزواج والأسرة للجمهورية الروسية، والقانون الجنائي للجمهورية الروسية، وقانون الإجراءات الجنائية للجمهورية الروسية، وقانون المخالفات الإدارية للجمهورية الروسية.

٢٦ - قانون "بشأن منع انتشار الأمراض الناجمة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية" (٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥، رقم 38-F3).

٢٧ - قانون "بشأن المحافظة على مركز مؤسسات التعليم التابعة للدولة والتابعة للبلديات ووقف خصخصتها" (١٦ أيار/مايو ١٩٩٥، رقم 74-F3).

٢٨ - قانون "بشأن استحقاقات الدولة للأسر التي لديها أطفال (١٩ أيار/مايو ١٩٩٥، رقم 81-F3)، بصيغته المعدلة والمكملة لاحقا.

٢٩ - قانون "بشأن دعم الدولة للمنظمات العامة للشباب والأطفال (٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، رقم 98-F3).

٣٠ - قانون "بشأن احتجاز المشتبه فيهم جنائيا" (١٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، 103-F3).

٣١ - القانون (١٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، رقم 109-F3) المعدّل والمكمّل للتشريع الأساسي بشأن حماية العمل.

٣٢ - قانون "بشأن أسس الخدمة المدنية في الاتحاد الروسي" (٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥، رقم 119-F3).

٣٣ - قانون "بشأن الخدمات الاجتماعية للمسنين والمعوقين" (٢ آب/أغسطس ١٩٩٥، رقم 122-F3).

٣٤ - قانون "بشأن الأنشطة الخيرية والمؤسسات الخيرية" (١١ آب/أغسطس ١٩٩٥، رقم 135-F3).

٣٥ - القانون (٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، رقم 152-F3) المعدّل والمكمّل لبعض التشريعات الاتحادية المتعلقة بإقرار القانون "بشأن استحقاقات الدولة للأسر التي لديها أطفال".

٣٦ - قانون "بشأن الحماية الاجتماعية للمعوقين" (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، رقم 181-F3).

٣٧ - القانون (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، رقم 182-F3) المعدّل والمكمّل لقانون العمل.

٣٨ - قانون "بشأن أسس نظام الخدمات الاجتماعية" (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، رقم 195-F3).

٣٩ - القانون (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، رقم 202-F3) المعدّل والمكمّل للقانون "بشأن المشردين".

٤٠ - القانون (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، رقم 2060-F3) المكمّل للمادة ٧٣ من قانون الجمهورية الروسية "بشأن معاشات الدولة".

٤١ - قانون "بشأن المنظمات غير التجارية" (١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، رقم 7-F3).

٤٢ - القانون (١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، رقم 12-F3) المعدّل والمكمّل لقانون الجمهورية الروسية "بشأن التعليم".

٤٣ - القانون (٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، رقم 36-F3) المعدّل والمكمّل للقانون "بشأن العمالة".

٤٤ - قانون "بشأن الرابطات العامة" (١٩ أيار/مايو ١٩٩٦، رقم 82-F3).

٤٥ - قانون "بشأن الاستقلال الثقافي الوطني" (١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، رقم 74-F3).

٤٦ - القانون (١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، رقم 76-F3) المكمّل للقانون "بشأن استحقاقات الدولة للمواطنين الذين لديهم أطفال".

٤٧ - قانون "بشأن أسس تنظيم الدولة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمناطق الشمالية من الاتحاد الروسي" (١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، رقم 78-F3).

٤٨ - القانون (٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، رقم 84-F3) المعدّل للفقرة ١ من قرار المجلس الأعلى للاتحاد الروسي "بشأن إجراءات بدء نفاذ التشريع الأساسي بشأن حماية العمل".

٤٩ - قانون "بشأن المدفوعات التعويضية مقابل الوجبات التي تقدم إلى التلاميذ في مدارس التعليم العام التابعة للدولة والبلديات وفي مؤسسات التعليم المهني الأولي والتعليم المهني الثانوي (١ آب/أغسطس ١٩٩٦، رقم 107-F3).

٥٠ - قانون "بشأن إجراءات مغادرة الاتحاد الروسي ودخوله (١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦، رقم 114-F3).

٥١ - القانون (٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦، رقم 124-F3) المعدّل والمكمّل لقانون الإجراءات المدنية للجمهورية الروسية.

٥٢ - قانون "بشأن التدريب المهني العالي وما بعده" (٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، رقم 125-F3).

٥٣ - القانون (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، رقم 131-F3) المعدّل والمكمل لقانون العمل.

٥٤ - القانون (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، رقم 130-F3) المعدّل للقانون "بشأن استحقاقات الدولة للمواطنين الذين لديهم أطفال".

٥٥ - قانون "بشأن الضمانات الإضافية لتوفير الحماية الاجتماعية للأيتام والأطفال المحرومين من رعاية الوالدين (٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، رقم 159-F3).

٥٦ - القانون (٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، رقم 160-F3) المعدِّل والمكمِّل لقانون الإجراءات الجنائية للجمهورية الروسية وقانون العمل الإصلاحي للجمهورية الروسية بصدد إقرار القانون الجنائي.

٥٧ - القانون (٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، رقم 95-F3) المعدِّل والمكمِّل للقانون "بشأن اللاجئين".

٥٨ - قانون "بشأن حرية العقيدة وبشأن الجمعيات الدينية" (٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، رقم 125-F3).

٥٩ - قانون "بشأن مستوى الكفاف" (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، رقم 134-F3).

٦٠ - قانون "بشأن التصديق على الاتفاقية المتعلقة بتكافؤ الفرص وتساوي المعاملة للعمال والعاملات: العمال والعاملات ذوو المسؤوليات الأسرية (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، رقم 137-F3).

٦١ - القانون (٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، رقم 90-F3) المعدِّل والمكمِّل لقانون الإجراءات المدنية.

٦٢ - قرار رئاسي "بشأن منع إهمال القـُصـَّر وانتهاك حقوقهم وبشأن حماية حقوقهم" (٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، رقم ١٣٣٨).

٦٣ - قرار رئاسي "بشأن اللجنة الرئاسية المعنية بالمرأة والأسرة والديموغرافيا" (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، رقم ١٩٠٨).

٦٤ - قرار رئاسي "بشأن تحسين نظام استحقاقات الدولة وزيادة مبالغها" (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، رقم ٢١٢٢).

٦٥ - قرار رئاسي "بشأن المسؤولية عن انتهاك حقوق العمل للمواطنين" (١٠ آذار/مارس ١٩٩٤، رقم ٤٥٨).

٦٦ - قرار رئاسي "بشأن زيادة مبالغ المدفوعات التعويضية لفئات معينة من المواطنين" ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤، رقم ١١١٠).

٦٧ - قرار رئاسي "بشأن البرنامج الرئاسي 'أطفال روسيا'" (١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، رقم ١٦٩٦).

٦٨ - قرار رئاسي "بشأن المدفوعات التعويضية للأسر التي لديها أطفال والطلاب وفئات أخرى من الناس" (٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥، رقم ١٩٨).

٦٩ - قرار رئاسي "بشأن إقرار الاتجاهات الأساسية للسياسة الاجتماعية للدولة لتحسين حالة الأطفال في روسيا حتى عام ٢٠٠٠ (خطة العمل الوطنية من أجل الطفل)" (١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، رقم ٩٤٢).

٧٠ - قرار رئاسي "بشأن تمديد البرنامج الرئاسي 'أطفال روسيا'" (١٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، رقم ٢١٠).

٧١ - قرار رئاسي "بشأن البرنامج الاتحادي المخصص الغرض 'تطوير مركزي أوريلنوك وأوكين الوطنيين للأطفال في الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠'" (١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، رقم ٤٦٩).

٧٢ - قرار رئاسي "بشأن تدابير تحسين الضمان الاجتماعي للطلاب في معاهد التعليم المهني الأولي والمدارس الثانوية الخاصة للتدريب الصناعي، وإعادة تنظيم التعليم المهني الأولي" (٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، رقم ٥٦٩).

٧٣ - قرار رئاسي "بشأن الاتجاهات الأساسية لسياسة الدولة في مجال الأسرة" (١٤ أيار/مايو ١٩٩٦، رقم ٧١٢).

٧٤ - قرار رئاسي "بشأن زيادة الدعم الاجتماعي للأمهات الوحيدات والأسر الكبيرة" (٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، رقم ٨٥١).

٧٥ - قرار رئاسي "بشأن خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة وتحسين دورها في المجتمع حتى عام ٢٠٠٠" (١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، رقم ٩٣٢).

٧٦ - قرار رئاسي "بشأن تعزيز دور المرأة في شبكة الأجهزة الاتحادية لسلطة الدولة وأجهزة سلطة الدولة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي" (٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، رقم ١٠٠٥).

٧٧ - قرار رئاسي "بشأن البرنامجين الاتحاديين المخصصي الغرض 'منع إهمال القصَّر وانتهاك حقوقهم' و 'تطوير الخدمات الاجتماعية للأسر والأطفال' للفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨" (١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، رقم ١٣٦٧).

٧٨ - قرار رئاسي "بشأن إصلاح خدمات الإسكان والخدمات المجتمعية" (٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، رقم ٤٢٥).

٧٩ - قرار رئاسي "بشأن إقرار نظام إجراءات منح اللجوء السياسي" (٢١ تموز/يوليه ١٩٩٧، رقم ٧٤٦).

٨٠ - قرار حكومي "بشأن المعايير الجديدة للحدود القصوى المسموح بها المتعلقة برفع ونقل الأشياء الثقيلة يدويا بواسطة المرأة" (٦ شباط/فبراير ١٩٩٣، رقم ١٠٥)

٨١ - قرار حكومي "بشأن البرنامج الاتحادي 'أطفال روسيا'" (٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، رقم ٩٠٩).

٨٢ - قرار حكومي "بشأن دعم الدولة لتطوير صناعة الأجهزة الطبية وتحسين الإمداد بالأدوية وغيرها من المنتجات الطبية للجمهور وللمؤسسات الصحية" (٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، رقم ٨٩٠).

٨٣ - قرار حكومي "بشأن تدابير منع الهجرة غير المنظمة والحد منها" (٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، رقم ١٠٢١).

٨٤ - قرار حكومي "بشأن إقرار النظام النموذجي لمعاهد التدريب المهني الثانوي (مؤسسات التعليم الثانوي الخاص)" (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، رقم ١١٦٨).

٨٥ - قرار حكومي "بشأن إقرار الإجراء المتعلق بمنح ودفع بدلات تعويضية شهرية لفئات معينة من المواطنين" (٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، رقم ١٢٠٦).

٨٦ - قرار حكومي "بشأن تطوير البرنامج الرئاسي 'أطفال روسيا' ١٩٩٦ - ١٩٩٧" (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، رقم ١٢٩٩).

٨٧ - قرار حكومي "بشأن رصد الإمكانات الاجتماعية - الاقتصادية للأسر" (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، رقم ١٣٧٦).

٨٨ - قرار حكومي "بشأن إقرار النظام النموذجي لمعاهد التعليم التكميلي للأطفال" (٧ آذار/مارس ١٩٩٥، رقم ٢٣٣).

٨٩ - قرار حكومي "بشأن تنظيم التدريب للمتعطلين عن العمل على مبادئ مباشرة الأعمال الحرة" (٧ آذار/مارس ١٩٩٥، رقم ٢٢٤).

٩٠ - قرار حكومي "بشأن دفع بدل شهري واحد لكل طفل ودفع مبلغ لمرة واحدة لدى ولادة كل طفل إلى المواطنين الذين لديهم أطفال قصَّر ويقيمون بصفة دائمة في إقليم جمهورية شيشينيا، وكذلك إلى المواطنين المغادرين لذلك الإقليم بصفة مؤقتة مع أطفالهم" (١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، رقم ٣٠٦).

٩١ - قرار حكومي "بشأن إقرار النظام النموذجي لمدارس التعليم العام الداخلية" (٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، رقم ٦١٢).

٩٢ - قرار حكومي "بشأن إقرار النظام النموذجي للمعاهد التعليمية للأيتام والأطفال المحرومين من رعاية الوالدين" (١ تموز/يوليه ١٩٩٥، رقم ٦٧٦).

٩٣ - قرار حكومي "بشأن إقرار النظام النموذجي لمؤسسات ما قبل المدرسة" (١ تموز/يوليه ١٩٩٥، رقم ٦٧٧).

٩٤ - قرار حكومي "بشأن تدابير تحسين ظروف العمل وحمايته" (٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥، رقم ٨٤٣).

٩٥ - قرار حكومي "بشأن إقرار نظام إجراءات منح ودفع استحقاقات الدولة إلى المواطنين الذين لديهم أطفال" (٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، رقم ٨٨٣).

٩٦ - قرار حكومي "بشأن إقرار نظام إجراءات تسليم الأطفال من مواطني الاتحاد الروسي للتبني بواسطة مواطنين من الاتحاد الروسي أو مواطنين أجانب" (١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، رقم ٩١٧).

٩٧ - قرار حكومي "بشأن دفع بدل لمرة واحدة لدى ولادة كل طفل وبدل شهري للطفل إلى المواطنين الذين لديهم أطفال ويقيمون بصفة دائمة في إقليم جمهورية شيشينيا، وكذلك إلى المواطنين المغادرين لذلك الإقليم بصفة مؤقتة مع أطفالهم" (١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، رقم ١٢١٩).

٩٨ - قرار حكومي "بشأن مخطط النهوض بالمرأة في الاتحاد الروسي" (٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، رقم ٦).

٩٩ - قرار حكومي "بشأن خطة العمل لتحسين حالة الطفل في الاتحاد الروسي" (١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، رقم ٢٨).

١٠٠ - قرار حكومي معدّل ومكمّل لنظام إجراءات منح ودفع استحقاقات الدولة إلى المواطنين الذين لديهم أطفال (٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، رقم ٧٦).

١٠١ - قرار حكومي "بشأن إقرار قائمة الأسس الاجتماعية لإنهاء الحمل اصطناعيا" (٨ أيار/مايو ١٩٩٦، رقم ٥٦٧).

١٠٢ - قرار حكومي "بشأن اللجنة المشتركة بين الإدارات والمعنية بتعزيز مركز المرأة" (١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، رقم ٥٩٩).

١٠٣ - قرار حكومي "بشأن إعادة تنظيم نظام دفع رسوم خدمات الإسكان والخدمات المجتمعية" (١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، رقم ٧٠٧).

١٠٤ - قرار حكومي "بشأن إقرار نظام المنح الدراسية وأشكال الدعم الاجتماعي الأخرى للطلاب الملتحقين بمعاهد التعليم المهني العالي والثانوي التابعة للدولة وللبلديات" (٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، رقم ٧٤١).

١٠٥ - قرار حكومي "بشأن الأسر الكفيلة" (١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، رقم ٨٢٩).

١٠٦ - قرار حكومي "بشأن تطوير خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة وتحسين دورها في المجتمع حتى عام ٢٠٠٠" (١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، رقم ٨٤٢).

١٠٧ - قرار حكومي "بشأن البرامج الحكومية المخصصة الغرض لتحسين حالة الطفل في الاتحاد الروسي" (٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، رقم ٩٠٦).

١٠٨ - قرار حكومي "بشأن تجميع سجل مركزي للأطفال المحرومين من رعاية الوالدين" (٣ آب/أغسطس ١٩٩٦، رقم ٩١٩).

١٠٩ - قرار حكومي "بشأن البرنامج الاتحادي للتدابير ذات الأولوية لتحسين ظروف العمل وحمايته، ١٩٩٥ - ١٩٩٧" (٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، رقم ٨٤٣).

١١٠ - قرار حكومي "بشأن إقرار خطة العمل الوطنية لتحسين مركز المرأة وتعزيز دورها في المجتمع حتى عام ٢٠٠٠" (٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، رقم ١٠٣٢).

١١١ - قرار حكومي "بشأن إقرار النظام النموذجي للمؤسسات الخاصة للقصَّر المحتاجين إلى تأهيل اجتماعي" (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، رقم ١٠٩٢).

١١٢ - قرار حكومي "بشأن اللجنة المعنية بتحسين مركز المرأة" (٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، رقم ٩١).

١١٣ - قرار حكومي معدِّل ومكمِّل للنظام النموذجي المتعلق بمؤسسات ما قبل المدرسة (١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، رقم ١٧٩).

١١٤ - قرار حكومي معدِّل ومكمِّل للنظام النموذجي المتعلق بمؤسسات التعليم التكميلي للأطفال (٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٧، رقم ٢١٢).

١١٥ - قرار حكومي "بشأن وضع معايير دنيا لخدمات الأغذية والخدمات الشخصية للأشخاص الذين يقضون عقوبة بالسجن" (٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، رقم ٨٣٣).

١١٦ - قرار حكومي "بشأن البرامج الاتحادية المخصصة الغرض لتحسين حالة الطفل في الاتحاد الروسي، ١٩٩٨ - ٢٠٠٠" (١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، رقم ١٢٠٧).

١١٧ - قرار حكومي "بشأن تدابير ترسيخ وتطوير الرعاية الصحية والعلوم الطبية" (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، رقم ١٣٨٧).

١١٨ - قرار حكومي "بشأن البرنامج الاتحادي المخصص الغرض لتشجيع العمالة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠" (٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، رقم ٨٢٨).

١١٩ - قرار حكومي "بشأن البرنامج الاتحادي المخصص الغرض المتعلق بالتدابير العاجلة لمكافحة مرض السل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠" (١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، رقم ٥٨٢).

١٢٠ - قرار مجلس دوما الدولة "بشأن مخطط التشريع المتعلق بكفالة تساوي الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة" (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، رقم 1929-II-GD).

١٢١ - قرار لجنة العمل الحكومية بالاتحاد السوفياتي واللجنة التنفيذية للمجلس المركزي للنقابات العمالية لعموم الاتحاد "بشأن قائمة الصناعات والمهن والأعمال التي تنطوي على ظروف عمل مجهدة وخطرة والتي يحظر فيها عمل الإناث" (٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٨، رقم 240/P10-3).

١٢٢ - قرار لجنة العمل الحكومية بالاتحاد السوفياتي، ولجنة التعليم الوطني بالاتحاد السوفياتي، واللجنة التنفيذية للمجلس المركزي للنقابات العمالية لعموم الاتحاد "بشأن النظام النموذجي للتدريب المهني والاقتصادي غير المنقطع للموظفين لخدمة الاقتصاد الوطني" (١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٨، رقم ٩٢/٣٦٩ - ١٤ - ١٨/٢٠/١٤٧ - ٢٢).

المرفق الثاني

عدد الرجال والنساء
(في بداية السنة)

٧٧,٩	٧٨,١	٧٨,٣	٧٨,٥	٧٨,٥	
٦٨,٨	٦٩,٠	٦٩,٣	٦٩,٨	٦٩,٥	

بالملايين

الرجال النساء

المرفق الثالث

حالات الزواج والطلاق

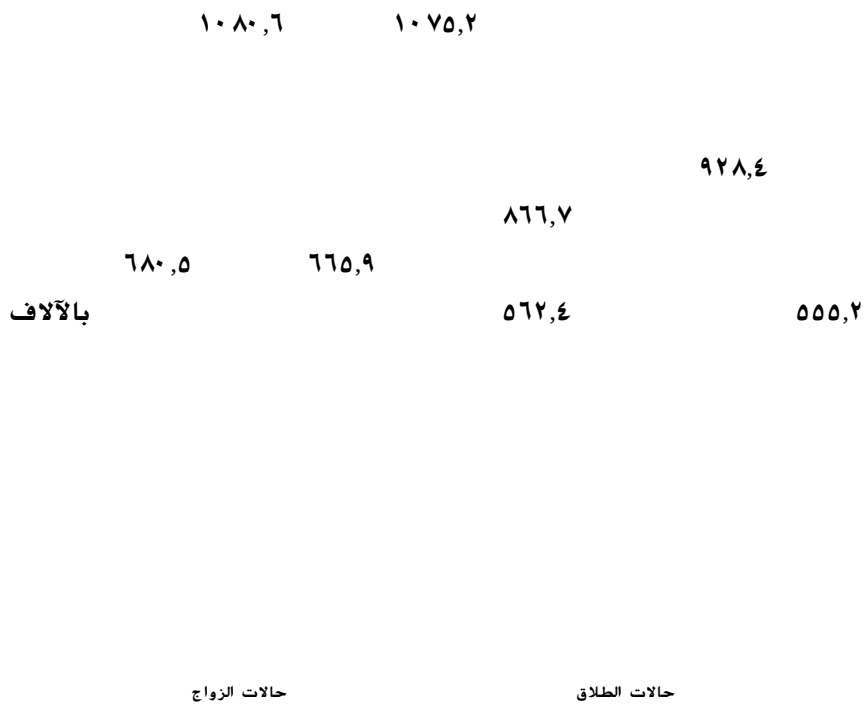

المرفق الرابع

العمر المتوقع
(بالسنوات)

٧٢,٨	٧٢,٥	٧١,٧	٧١,٢
٦٦,٧	٦٥,٩	٦٤,٦	٦٤,٠
٦٠,٩	٥٩,٨	٥٨,٣	٥٧,٦ السنوات
الرجال	النساء	الجنسان معا	

المرفق الخامس

نسبة النساء في التعليم العالي والتعليم الثانوي الخاص

٥٩ ٥٩ ٦٠

٥٥ ٥٥ ٥٣ النسب المئوية

التعليم الثانوي الخاص التعليم العالي

١٩٩٤ - ٩٥ ١٩٩٦ - ٩٧ ١٩٩٧ - ٩٨

المرفق السادس

المشاركون في النشاط الاقتصادي، حسب المهنة ونوع الجنس - العاملون بأجر وغير العاملين بأجر (النسب المئوية من المجموع)

	١٩٩٧	
٣	٩٧	النساء
٥	٩٥	الرجال
	١٩٩٦	
١٠	٩٠	النساء
١٦	٨٤	الرجال
	١٩٩٥	
١١	٨٩	النساء
١٧	٨٣	الرجال
	١٩٩٤	
١١	٨٩	النساء
١٧	٨٣	الرجال

غير العاملين بأجر العاملون بأجر

المرفق السابع

المشاركون في النشاط الاقتصادي حسب المهنة ونوع الجنس - جميع أنواع المهن

نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

النساء	٤٩ ٪	العاملون بأجر
الرجال	٥١ ٪	غير العاملين بأجر
	٣٦ ٪	أرباب العمل
	٦٤ ٪	أعضاء التعاونيات
	٢١ ٪	المشتغلون لحسابهم الخاص
	٧٩ ٪	أفراد الأسرة غير المأجورين
	٣٨ ٪	المشاركون في النشاط الاقتصادي
	٦٢ ٪	
	٣٤ ٪	
	٦٦ ٪	
	٤٢ ٪	
	٥٨ ٪	
	٤٦ ٪	
	٥٤ ٪	

نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

النساء	٤٨ ٪	العاملون بأجر
الرجال	٥٢ ٪	غير العاملين بأجر
	٣٩ ٪	أرباب العمل
	٦١ ٪	أعضاء التعاونيات
	٣٠ ٪	المشتغلون لحسابهم الخاص
	٧٠ ٪	أفراد الأسرة غير المأجورين
	٤١ ٪	المشاركون في النشاط الاقتصادي
	٥٩ ٪	
	٣٨ ٪	
	٦٢ ٪	
	٤٨ ٪	
	٥٢ ٪	
	٤٨ ٪	
	٥٢ ٪	

المرفق الثامن

نسب الموظفين المدنيين الاتحاديين في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
(موزعة حسب نوع الجنس والدرجة)

	النساء	الرجال	المجموع
الرئيس الأعلى			
رئيس			
مدير			
موظف أقدم			
موظف مبتدئ			
المجموع			

المرفق التاسع

المسجلون المتعطلون، حسب نوع الجنس
(بالنسب المئوية)

	الرجال	النساء
١٩٩٤		
	٣٥,٨	٦٤,٢
١٩٩٥		
	٣٧,٥	٦٢,٥
١٩٩٦		
	٣٧,١	٦٢,٩
١٩٩٧		
	٣٦,١	٦٣,٩

المرفق العاشر

المسجلون المتعطلون، حسب طول فترة البطالة

١٩٩٦

	الرجال	النساء
صفر - ١ شهر	٪ ١١,٧	٪ ٨,٧
١ - ٤ أشهر	٪ ٢٩,٣	٪ ٢٨,٤
٤ - ٦ أشهر	٪ ٢١,٥	٪ ٢٣,٨
٨ - ١٢ شهر	٪ ٢٠,٨	٪ ١٩,٩
١٢ شهر	٪ ١٦,٧	٪ ١٩,٢

١٩٩٧

	الرجال	النساء
صفر - ١ شهر	٪ ١١,٩	٪ ٨,٥
١ - ٤ أشهر	٪ ٢٩,٠	٪ ٢٧,١
٤ - ٦ أشهر	٪ ٢١,١	٪ ٢١,٥
٨ - ١٢ شهر	٪ ١٧,٦	٪ ١٨,٥
١٢ شهر	٪ ٢٠,٤	٪ ٢٤,٤

المرفق الحادي عشر

النسب الكلية للنساء العاملات في أعمال لا تفي بالمعايير الصحية ومعايير السلامة (في بداية السنة، كنسب مئوية من الأعداد الكلية للعاملات)

نسب مئوية

الاتصالات	النقل	البناء	الصناعة

المرفق الثاني عشر

الأجور في عدد من فروع الاقتصاد
(وفقا للنتائج المستخلصة من مسح بالعينة
لمرة واحدة لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)

آلاف الروبلات

	التعليم (باستثناء مؤسسات التعليم العالي)	الصحة	البناء	الاتصالات	النقل الجوي	صناعة اللحوم	صناعة المخابز	صناعة الموادصناعة البتروكيميائيةتكرير البترول
النساء								
الرجال								

المرفق الثالث عشر

عدد الأماكن في مؤسسات ما قبل المدرسة لكل ٠٠٠ ١ طفل في الفئة العمرية ١ - ٦

المرفق الرابع عشر

قائمة الوثائق المرفقة بالتقرير

١ - مخطط بشأن النهوض بالمرأة.

٢ - خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة وتحسين دورها في المجتمع حتى عام ٢٠٠٠.

٣ - مخطط التشريع المتعلق بكفالة تساوي الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة.

٤ - وقائع جلسات لجنة النهوض بالمرأة.

٥ - وقائع المؤتمرات النسائية الأول والثاني والثالث لعموم روسيا.

٦ - الخلاصة الإحصائية الجامعة "المرأة والرجل في روسيا"

٧ - دليل "مراكز معالجة الأزمات المتعلقة بالمرأة: تجربة إنشائها وتشغيلها".

- - - - -